

د. محمد حسين صبرة

ثمرة الخلاف بين النمويين البصريين والكتوفيين



مكتبة لسان العرب



ثمرة الخلاف

بين النحويين البصريين والковفيين

الدكتور / محمد حسين صبرة

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة





الكتاب : ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين
 المؤلف : د/ محمد حسين صبرة
 رقم الإيداع : ١٩٨٤
 تاريخ النشر : ٢٠٠١

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 977-215-549-4

حقوق المطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح بإعادة
 نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال
 النشر إلا بإذن كتابي من الناشر
الناشر : دار غريب لطبعاً ونشر والتوزيع
 شركة ذات مسؤولية محدودة

الادارة والمطباع : ١٢ شارع زبيبار لاظوغلى (القاهرة)

ت: ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة
 ت: ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩٤٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى التحمس مدينة نصر - الدور الأول
 وللعرض الدائم ت: ٢٧٣٨١٤٣ - ٢٧٣٨١٤٢ }

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمه تعالى ونسعيه ونسأله الهدى وال توفيق، ونصلى ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين ... وبعد.

فهذا بحث في «ثمرة الخلاف بين النحوين البصريين والковفيين»، الذي جعلنى أكتب فيه طول عهدي بالخلاف بين هذين الفريقين، وكان أول عهدي بهذا الخلاف هو ما درسته فى السنة التمهيدية للماجستير، فقد قرر علينا أستاذنا الدكتور أمين السيد مجموعة من المسائل الخلافية من خلال كتاب (الإنصاف)، ثم استمر اتصالى بهذا الخلاف من خلال تدريسي للمسائل النحوية التي لا تخلو من خلاف بين الحين والحين، فبدا لي أن أبين الثمار التي جناها النحو والنحويون من وراء

هذا الخلاف سواء أكانت طيبة أم غير طيبة، وذلك ليتبين وجه الحق في أثر هذا الخلاف من خلال الواقع النحوى نفسه.

ولقد فسّمت هذا البحث إلى تمهيد وفصلين، تحدثت في التمهيد عن نشأة هذا الخلاف، وعن أسبابه، وفي الفصل الأول تحدثت عن الثمار السيئة لهذا الخلاف، وتحدثت في الفصل الثاني عن ثماره الطيبة وأسائل الله تعالى أن يكون عملي هذا نافعاً في دراسة النحو، إنه أكرم مسئول.

المؤلف

محمد حسين صبرة

تمهيد

نشأة الخلاف بين المدرستين وأسبابه

نشأ الخلاف الحقيقى بين البصريين والковيين على يد سيبويه والكسائى، أى منذ القرن الثانى المجرى.

وكان لهذا الخلاف الأسباب الآتية:

السبب الأول:

الاختلاف资料ى بين الناس، فكما يختلفون في الشكل واللون واللغة فإنهم يختلفون في طريقة التفكير والقدرة على الاستيعاب والاستباط والحفظ والاطلاع، وبالتالي يختلفون فيما يصدر عنهم من علوم ومنها النحو.

السبب الثاني:

ما جُبِلَ عليه الإنسان من حب الغلبة والظهور خاصة أمام الناس، فلو تناقض اثنان في مسألة بعيداً عن الناس فقد يتفقان وقد يخضع أحدهما لوجهة نظر الآخر، أما لو كانت هذه المناقشة أمام الآخرين فلا يتفقان ويحاول أن ينتصر كل

منهما لوجهة نظره، يقول الشيخ محمد الطنطاوى: «فحب
القلبة جبلى فى الإنسان فى مظاهر الحياة المختلفة، فكيف
بالعلم الذى هو أنبىل الغايات وأسمى المقاصد»^(١).
السبب الثالث:

تدخل الحكم العباسين بين الفريقين، ومناصرة فريق على
الفريق الآخر، وأوضح شاهد على ذلك ما فعله يحيى بن خالد
فقد جمع بين سببوبه إمام البصريين وبين الكسائى إمام
الковفيين، ودارت بينهما المنازرة البفيضة حول المسألة
الزنبورية التى سيأتى الكلام عنها إن شاء الله، ويقول الشيخ
محمد الطنطاوى: «الحق إن السياسة هى التى عاشرت
الkovفيين، وأوجدت منهم رجالاً كوتوا مذهبًا ناضل المذهب
البصري، ولو لاها لما ثبتو أمام البصريين فى مساجلاتهم، بل
ولما قهروهم فى مواطن كثيرة ظلماً وعدواناً»^(٢).

ويتصل بهذا السبب سبب آخر هو الدفاع عما ناله
الkovفيون من مال وجاه من الخلفاء العباسين، يقول سعيد
الأفغاني: «فلما قرب العباسيون الكسائى وتلاميذه وخصومهم

(١) نشأة النحو: ٣٨.

(٢) المصدر السابق: ١٤٥.

بتربية أولادهم وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة
أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة -
اجتهد المقررون في التمسك بدنياهم التي نالوها، ووقفوا
بالمරصاد للبصريين الذين يفوقونهم علمًا فحالوا بينهم وبين
النجاح المادي أو المعنوي بكل ما يستطيعون من قوة، وإذا كان
للبصري كالأصمى مثلاً حظوة عند خليفة ولم يقدروا على
إبعاده ماديًا اجتهدوا في الفض من علمه^(١).

السبب الرابع:

العصبية للبلد فقد كان الكوفيون يتعصبون للكوفة، وكان
بعضهم يؤلف في مفاخر بلده كما فعل الهيثم بن عدی الكوفي،
فألف كتابه: فخر أهل الكوفة على أهل البصرة^(٢).

السبب الخامس:

اختلاف المنهج الذي نهجه كل من الفريقين في الأخذ عن
العرب، فبينما يتشدد البصريون في سماعهم عن العرب ولا
يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه عن العرب الفصحاء
الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وأفاته، بينما كان

(١) من تاريخ النحو: ٤٥، ٤٦.

(٢) المصدر السابق: ٨٢.

البصريون كذلك كان الكوفيون يتسعون في رواية أشعار
وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضرتهم.

وبينما كان البصريون يبنون قواعدهم على الأكثر على
السنة الناس، ويأولون ما عداه من الشاذ والقليل، كان الكوفيون
يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على السنة
الفصحاء، وبنوا عليها قواعدهم حتى اشتهر عنهم أنهم لو
سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا
ويؤيدوا عليه.

فكان توسيع الكوفيين في الرواية عن العرب، وتوسيعهم
في القياس، كان ذلك بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين^(١).
وكان لبعد الكوفيين عن جزيرة العرب منبع هذا العلم،
وحلولة صحراء السماوة بينهم وبينها، كان ذلك سبباً في أنهم
كانوا يبنون بعض قواعدهم على غير شاهد من كلام العرب،
ومن ذلك تجويزهم مجيئ العدد للتكرار على وزنى فعال ومفعول
ممنوعاً من الصرف للوصفيية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع
أن المسموع عند العرب في ذلك من واحد لأربعة، لكنهم قاسوا
الباقي عليها، ومن ذلك تجويزهم مجئه لكن العاطفة للمفرد

(١) المدارس التحوية، للدكتور شوقى ضيف: ١٩٥، وما بعدها.

بعد الإيجاب حملا على بل نحو جائعٍ زيد لكن عمرو، إلى غير ذلك، وأول من سَنَ لهم ذلك هو الكسائي فهو القائل:

إنما النحو قياس يُتبع وبه في كل أمرٍ يُنتفع

أما البصريون فلم ينتهجو هذا القياس النظري إلا نادراً، فقد كانوا قربين من الجزيرة العربية ومن الbadia فلم تعوزهم الشواهد^(١).

السبب السادس:

تفوق بعض تلاميذ سيبويه ونباهتهم، فقد كان الأخفش الأوسط أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، فإنه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء، فخالف أستاده سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه ف تكونت مدرستهم^(٢).

ولقد تابع الكوفيون الأخفش أولاً في مسائل نحوية كثيرة منها أن «من» الجارة تزداد في الإيجاب مثل قوله تعالى: «يَغْفِرُ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُم» (الإحتفاف: ٢١)، وقوله: «يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَارِ مِنْ

(١) نشأة النحو: ١١٧، ١٢٢، ١٢٣.

(٢) المدارس نحوية: ٩٥.

ذهب) (الكهف: ٣١)، ومنها أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام مثل قول الشاعر:

خبيرُ بنو لهبِ فلا تَكُ مُلْفِيَا
مقالة لهبٌ إذا الطير مَرَّتِ
ومنها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف
مثل قول الشاعر:

فزججتها بمزاجة زج القلوص أبي مزاده^(١)
وتابعوه ثانياً في جعل القراءات مصدرًا للقواعد النحوية،
مهما كانت هذه القراءات شاذة، وذلك جواز انعطاف على
الضمير المخوض دون إعادة الجار كقراءة حمزة: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهُ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١)، بجر «الأرحام» عطفاً على
الضمير المجرور في «به» ومثل نيابة غير المفعول عن الفاعل مع
وجود المفعول في الجملة، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِي قَوْمًا بِمَا
كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: ١٤)، فقد أناب الجار والمجرور: ﴿بِمَا
كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، مع وجود المفعول «قوماً»^(٢).

(١) المدارس النحوية: ٩٦، وشرح المفصل: ٩/٢، وأوضح المسالك: ١٩١١، ١٩٢.

(٢) راجع المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ٩٨ - ١٠٠.

السبب السابع:

طواعية اللغة ومرونتها، فقد تصرف العربي في وجوه التعبير بكثير من الوسائل، ولللغة العربية من أكثر اللغات ميلاً إلى الإفتان وطرق أداء المعنى مع الحرص على التفصيل في تحديده. من مظاهر طواعية اللغة العربية ومرونتها ما يأتي:

- ١ - الحذف والاختصار إذا دل على المحذوف دليل كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْتَانَ عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٢٠)، أي: فضرب فانفجرت.
- ٢ - الواحد يراد به الجمع كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ (الحجر: ٦٨).
- ٣ - مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (الطلاق: ١).
- ٤ - الجمع بين شيئين ثم ذكر أحدهما دون الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ .
(التوبه: ٢٤)

ومن هذه المرونة غير هذا: إجراء الاثنين مجرى الجمع، والتضمين، والتقارض، والإدغام، والإملاء، والإعلال والإبدال.

ولقد كان لرونة اللغة وطوابعيتها أثر في تأويلات النحويين وتخريجاتهم وتوجيهاتهم فجاءت مختلفة ومتباعدة^(١) نرى ذلك في كتب إعراب القرآن وكتب الشواهد.

السبب الثامن:

اختلاف الشواهد قوة وضعفا، فقد يحتاج فريق منهم بشاهد، فيقول الفريق الآخر إن هذا البيت مجهول القائل أو إنه شاذ أو ضرورة أو يتحمل التأويل أو مصنوع^(٢).

(١) راجع القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن: ١٦٧ - ١٧٩ .

(٢) الإنصاف: المسألة: ١٤، ٢٥، ٢٢ .

الفصل الأول

الثمار السيئة لهذا الخلاف

١- تغيير الروايات وكثرتها

كان لتغيير الروايات وكثرتها أسباب كثيرة، منها الرواة غير المؤتوق برواياتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية، ومنها ميل العرب إلى المعنى يجعلونه أساساً، ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظاً مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى، وبناء على ذلك لا يبعد أن تتد كلمة أو عبارة في قصيدة فيوضع الراوى مكانها ما يناسب السياق ويتم المعنى، ومنها أن الراوى قد يروى قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقاً للهجته وطبيعته ^(١) التي، دُرّج عليها في النطق والأداء غير أن هناك سبباً آخر - وهو ما يعنينا في هذا الصند - هذا السبب هو احتدام الخلاف بين المدرستين الكبيرتين، مدرسة البصرة

(١) راجع القواعد التحوية: ٢٠٩ - ٢١١ .

ومدرسة الكوفة، وكان الخلاف بينهما أحياناً يأخذ شكل الصراع والتنافس، وهذا يجعل قيام إحدى المدرستين بتغيير روایة المدرسة الأخرى أمراً محتملاً، وذلك لتسلم لها القاعدة التي ذهبت إليها كما سيجيئ، وقد أدى هذا بدوره إلى كثرة الروايات. وسأتناول فيما يلى بعض الروايات التي غيرت، ثم أبين هذا التغيير.

أولاً - الروايات التي غيرت:

١ - ذهب البصريون إلى أن «أفعل» في التمجّب فعل ماض، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم. واستدلّ البصريون بأشياء كثيرة، منها أنه لو كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات على التمييز. فاعتراض الكوفيون على ذلك بأن قالوا: قد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، كما قال الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بفرازارة الشُّفَر رقابا
فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أشْفَر، وقال الآخر:
ونأخذ بعده بذِنَاب عيش أَجَبَ الظَّهَرَ لِيس سَنَام
فنصب الظهر بأجب. فقال البصريون: أما بيت الحارث
بن ظالم فقد رُوى: «الشُّفَر رقاباً»، وأما قول النابفة:

أَجَبُ الظَّهَرَ لِيُسْ لَهُ سَنَام

بفتح أجب والظهر، فقد رُوِيَ «أَجَبُ الظَّهَرُ» برفع الظهر،
لأنه فاعل^(١).

٢ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال
عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وذهب البصريون إلى
أن ذلك لا يجوز، واحتج الكوفيون بأن قالوا إن «مازال» ليس
بنفي، وإنما هو نفي لفارق الفعل، والذي يدل على أنه ليس
بنفي أن «زال» فيه معنى النفي و«ما» للنفي، فلما دخل النفي
على النفي صار إيجابا .. وإذا ثبت ذلك كانت «مازال» مثل
«كان»، فكما يجوز تقديم خبر كان عليها، يجوز تقديم خبر
مازال عليها .. وكما لا يقال: كان زيد إلا قائما، لا يقال مازال
زيد إلا قائما، أما قول الشاعر:

جِرَاجِيجُ ما تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً على الخسْفِ أو نَرْمَى بِهَا بَلْدًا فَقْرًا
ففيه روایتان: الأولى: «ما تنفك إلا مناخة»، والآل
الشخص، يقال هذا آل قد بدا، أي شخص. الروایة الثانية: «ما
تنفك إلا مناخة»، بالرفع، فلا يكون فيه حجة^(٢).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، لان الأنباري، المسألة: ١٥ .

(٢) الإنصاف: المسألة: ١٧ .

ولقد قال محبي الدين عبد الحميد «ويروى أن ذا الرمة لما نبه إلى الخطأ فطن له، وقال: أنا لم أقل «مناخة» وإنما قلت «ما تتفك آلا مناخة»^(١)، فإذا صحت هذه الرواية يكون النحاة هم الذين غيروا رواية الشاعر.

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن «من» يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، واستدل الكوفيون بقول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الْدِيَارِ بِقُنْنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنِ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وقال ابن الأبارى: الرواية الصحيحة «مذ حجج» ومذ «دهر»^(٢).

ولقد عدلت في كتاب الإنفاق لابن الأبارى، وفي كتاب التبيين للعكبرى، عدلت أربعة وثلاثين بيتاً غيرت روایتها، بل كان في بيت واحد ثلاثة روایات مثل قول زيد بن أرقم:

وَيَوْمًا تَلَاقَيْنَا بِوْجَهِ مَقْسُمٍ كَأَنَّ ظَبَيْةً تَعْطُلُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فَرَوَيْتْ كَلْمَةً «ظَبَيْةً» بِالْجَرِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(٣).

(١) الإنفاق من الإنفاق: ١ / ١٥٧.

(٢) الإنفاق: المسألة: ٥٤.

(٣) الإنفاق: المسألة: ٢٤.

وهذا القدر من الروايات كثير في رأيي، خاصة إذا أضفنا إليه الآيات الواردة في المسائل التي لم يتناولها كتاب الإنصاف، فهناك رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بعنوان «منافات الإنصاف» وإن اللافت للنظر أن الروايات لا تكثر إلا في كتب النحو وكتب الشواهد، فقد قرأت بعض شروح دواوين الشعر في الجاهلية والإسلام وكان بعض شراحها نحويين أو يعرفون مسائل النحو ومع ذلك لم تتعدد روایة آياتها إلا قليلاً، وهذا يدل على أن كل فريق من نحويين كان يلتجأ إلى تغيير الرواية حرصاً على سلامته ما ذهب إليه من قواعد.

ثانياً - أثر كثرة الروايات:

كان لتغيير الروايات وكثرتها الآثار السيئة الآتية:

- ١ - اضطراب النصوص التي غيرت روایتها وهذا أمر متوقع لهذا التغيير الكبير، يقول الدكتور محمد عيد: «فما القواعد في الواقع الأمر إلا سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، لكن النحاة الدراسين سعوا بينهما بالوقيعة والنزاع، فووقفوا في صيف الأولى نصرة لها على الثانية، فوُقعت النصوص في حرج شديد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج»^(١).

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: ٦٩.

٢ - تزعزع ثقتا برواية النحويين وبسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد، والذى جعلنى أقول ذلك هو ورود روايات أخرى على الرغم من معرفة النحويين بالرواية التى نطق بها الشاعر.

فقد سبق أن ذا الرمة قال: أنا لم أقل «إلا مناخة» ولكننى قلت «آلا مناخة» وفسر الآل بالشخص، ومع ذلك وردت روايتان أخرىان هما «إلا مناخة» بنصب مناخة، و«إلا مناخة» برفعها.

ويقول الدكتور محمد عيد «إن الأساس هنا هو العصبية والمنافسة سواء فى ذلك الآراء التى تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التى تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر، فمثل هذه الآراء فى توثيق الرواية والرواية وتصنيفهما ينبغى أن تفهم فى ضوء هذا الأساس السابق، وأخذتها بهذا المعنى يبطل مفعولها، ويعطى إمكانية عزلها وتصنيفها، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحق فى الرواية تماماً، فإنه يثير الدخان والغبار حولها»^(١).

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: ٩٧، بتصرف.

٢- كثرة الآراء

كانت كثرة الآراء النحوية نتيجة للخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة. فقد كان صاحب الإنصاف حريصاً على تسجيل جميع آراء البصريين والковيين، بل كان يسجل آراء مختلفة في المدرسة الواحدة فقد سجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين، وسجل آراء مختلفة للكسائي والفراء من الكوفيين، وليس صاحب الإنصاف هو الذي حرص وحده على تسجيل الآراء، بل نجدها عند ابن مالك وابن يعيش والرضي وشرح الألفية، وأصحاب الحواشى على هذه الشروح، حتى تناقضت هذه الآراء وتعارضت، يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو «في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى لا يستطيع الباحث أن يرى الرأى فيقول وهو آمن: إن هناك رأيا آخر ينافقه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا التقييض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية»^(١).

(١) اللغة والنحو: ٦٦، ٦٧.

ولنى سأسوق ثلاثة نماذج على تعدد الآراء:
النموذج الأول فى إعراب الأسماء الستة: فقد رأى
سيبويه أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر
عليها كما يقدر فى الأسماء المقصورة وإنما قلبت فى النصب
والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها.

ولأبى الحسن الأخفش قولان، الأول: مثل قول سيبويه،
والقول الثانى إن حروف المد ليست حروف إعراب، ولكنها
دلائل على الإعراب.

وذهب الجرمى إلى أن انقلاب حروف المد هو الإعراب.
وذهب المازنى إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات،
وأن الباء فى أبيك حرف الإعراب والخاء فى أخيك حرف
الإعراب وكذلك الباقيه وهذه الحروف - أعنى الواو والألف
والباء - إشباع حدث عن الحركات، وإشباع حركات الإعراب
حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير فى الشعر وغيره وتوبيه
عند لغة من يعرب بالحركات فى حال الإضافة نحو هذا أبُك
ورأيت أبَك ومررت بِأبِك.

وذهب قطرب وأبو إسحاق الزيادى إلى أن حروف المد
أنفسها إعراب.

وذهب على بن عيسى الريعي إلى أن الأسماء الستة معرية بالحركات وأن هذه الحروف لامات فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لثلا تقلب ألفاً لتحركتها وافتتاح ما قبلها وإذا قلت: « أخيك» فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وذهب الكوفيون إلى أنها معرية من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها، وإذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها، وإذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها^(١).

وهذه سبعة آراء في إعراب الأسماء الستة، وزاد السيوطى خمسة آراء أخرى^(٢).

وأعتقد أن سبب كثرة الآراء في الأسماء الستة هو عدم ظهور الإعراب على حروف المد، وقلة حروفها، وتعدد لهجاتها.

(١) راجع الإنصاف، المسألة: ٢، والتبيين عن مذاهب التحويين، للمكبرى، المسألة: ٢٠، وشرح المفصل لابن بعيسى: ١ / ٥٢.

(٢) راجع المعجم: ٢٨/١. فتبير الآراء في إعرابها التي عشر رأيا.

ولم يقتصر الخلاف على إعرابها، وإنما اختلف النحويون في وزن «ذو»، وفي وزن «فوك»، وفي وزن أب وأخ وحم، وفي حركات «هن»^(١).

النموذج الثاني في عامل النصب في المستثنى، فقد قال سيبويه: إن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا. وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى «إلا» نفسها نيابة عن «مستثنى» فإذا قلت أتاني القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: أتاني القوم مستثنى زيداً.

وذهب الفراء إلى أن «إلا» مركبة من حرفين: إنَّ التي تتصبِّبُ الأسماء وترفع الأخبار، ولا التي للعطف، فصار: إنَّ لا، فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين، فتصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأنَّ، وعطقوها بها في النفي اعتباراً بلا، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا يجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل إنَّ، وزيداً اسمها وقد كفت لا من الخبر، والتأويل: إن زيداً لم يقم.

(١) راجع شرح الأشموني: ٧١/١، ٧٢.

وُنُسِبُ لِلْكَسَائِيِّ ثَلَاثَةَ آرَاءٍ: الْأُولُّ: قَالَ: إِنَّمَا نَصَبْنَا
الْمُسْتَشِيَ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ. الرَّأْيُ الثَّانِيُّ:
أَنَّ الْمُسْتَشِيَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَلَافَ. الرَّأْيُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُسْتَشِيَ
مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ كَالتَّميِيزِ^(١).

فَهَذِهِ سَتَةُ آرَاءٍ فِي عَامِلِ النَّصْبِ فِي الْمُسْتَشِيِّ، وَقَدْ
أَوْصَلَهَا السِّيَوْطِيُّ إِلَى سَبْعَةَ^(٢) وَأَوْصَلَهَا الْمَرَادِيُّ إِلَى ثَمَانِيَّةَ^(٣).
النَّمُوذِجُ الثَّالِثُ فِي عَامِلِ النَّصْبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ، فَقَدْ
ذَهَبَ سِيبُوِيُّهُ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ الْفَعْلُ الَّذِي قَبْلَ
الْوَاوِ بِمَسَاعِدَةِ هَذِهِ الْوَاوِ.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ اِنْتَصَابَ الظَّرْفِ، قَالَ:
وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِكَ قَمْتَ وَزَيْدًا وَاقِعَةً مَوْقِعَ فَكَأَنَّكَ
قَلْتَ: قَمْتَ مَعَ زَيْدًا، فَلَمَّا حُذِفَتْ مَعَ وَقَدْ كَانَتْ مَنْصُوبَةً عَلَى
الظَّرْفِ ثُمَّ أَقْمَتْ الْوَاوَ مَقَامَهَا اِنْتَصَابَ زَيْدًا بَعْدَهَا عَلَى حِدَّةِ
اِنْتَصَابِ مَعَ الْوَاقِعَةِ الْوَاوِ مَوْقِعَهَا، وَقَدْ كَانَتْ مَعَ مَنْصُوبَةِ بِنَفْسِ
قَمْتَ بِلَا وَاسْطَةٍ فَكَذَلِكَ يَكُونُ زَيْدًا بَعْدَ الْوَاوِ جَارِيًّا مَجْرِيًّا
اِنْتَصَابَ الظَّرْفِ.

(١) راجع الإنْصَافِ، الْمَسَالَةُ: ٤٢، وَالْتَّبَيِّنِ، الْمَسَالَةُ: ٦٦، وَشَرْحِ الْمَفْصِلِ: ٧٦/٢، ٧٧.

(٢) الْمَعْ: ١/٢٢٤.

(٣) الْجَنْيُ الْذَّانِي: ٥١٦.

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر، فإذا قلت:
ما صنعت وزيداً كان التقدير: ما صنعت ولا بست زيداً، قال من
أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، قالوا:
وذلك أنا إذا قلنا: استوى الماء والخشبة، ولا يحسن تكرير
ال فعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لا
تكون معوجة فتستوى، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب
على الخلاف^(١).

أربعة أقوال في ناصب المفعول معه، وأرى أن سبب تعدد
الآراء في ناصبه، وفي ناصب المستثنى هو أن الواو وإلا حرفاً
غير مختصين، فكان لابد للبحث عن عامل آخر غيرهما.

(١) الانصاف: المسألة: ٢٠، وشرح المفصل: ٤٩، ٤٨/٢، وشرح الكافية للرضي:
.١٨٠/١

٣- كثرة التقدير والتخرير

كثير التقدير والتخرير في كتب النحو وكتب الخلاف، وذلك نتيجة التمسك بالرأي، ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر، والذي ساعد على ذلك مرونة اللغة كما أشرت من قبل، نرى ذلك في النماذج الآتية:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن «عليك، دونك، عندك» في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: «زيداً عليك، عمر عندك، وبكرا دونك» واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله، فتصب كتاب الله بعليكم. يقول الشاعر:

يا أيها المائج دلوى دونكا

والتقدير فيه: دونك دلوى، فدلوي في موضع نصب بدونك ولم يرض البصريون ذلك، وأولوا الآية بقولهم: إن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم وإنما هو منصوب لأنّه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاباً الله عليكم، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه .. من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾

وَخَالَاتُكُمْ ﴿ النساء: ٢٣﴾ ، فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه: كتاباً لله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل..

وقالوا في البيت: إن «دلوي» ليس في موضع نصب، وإنما هو في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: هذا دلوى دونك، وإن سلمنا أنه في موضع نصب، ولكنه لا يكون منصوباً بدونك، وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنه قال: خذ دلوى دونك، و«دونك» مفسر لذلك الفعل المقدر ^(١).

٢ - ذهب الكوفيين إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة: ٢٢)، واليقين في المعنى نعت للحق، لأنه الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهو بمعنى واحد، وقوله ﴿وَلِلَّدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (يوسف: ١٠٩)، والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه، وللدّار الآخرة خير، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلِلَّدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (الأنعام: ٢٢)، فأضاف دار إلى الآخرة، وهو بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩)،

(١) الإنصاف: المسألة ٢٧.

والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، و قوله **﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرَّبِيِّ﴾** (القصص: ٤٤)، والجانب في المعنى هو الغربي، وقول الراعي:

وقرَبَ جانِبَ الْفَرَّبِيِّ يَأْتُ كَدَبُ السَّيْلِ وَاجْتَثَبَ الشُّعَارًا

ومن ذلك قول العرب «صلوة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء» والأولى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، وبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها.

واعتراض على ذلك البصريون فائلين إن ذلك كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفتة مقامه، أما الآية الأولى فالتقدير فيها: حق الأمر اليقين، وتقدير الآية الثانية: ولدار الساعة الأخيرة، وتقدير الآية الثالثة: وحب الزرع الحصيد، أما الآية الرابعة فالتقدير فيها: بجانب المكان الغربي، والتقدير في صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى، والتقدير في مسجد الجامع: مسجد المكان الجامع، والتقدير في بقلة الحمقاء: بقلة الحبة الحمقاء^(١).

٣ - منع جمهور البصريين أن يلى كان معمول خبرها،

(١) الإنصاف، المسالة: ٦٦.

فلا يجوز عندهم: كان طعامك زيد آكلا، وأجاز ذلك الكوفيون
محتجين بقول الفرزدق:

قنافذ هَدَأْجُون حول بيوتهم بما كان إِيَاهُم عطيةً عَوْدَا
وخرج البصريون هذا البيت على الوجه الآتية:

التخريج الأول: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية مبتدأ
وجملة «عَوْدَا» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر
كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.
الثاني: أن «ما» اسم موصول مجرور المحل بالباء وكان
زائدة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الثالث: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما
الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان وجملة
كان ومعموليها لا محل لها صلة، والعائد - على هذا التخريج
والذى قبله - محدود تقديره: بما كان عطية عودهموه.

الرابع: أن ما جاء في هذا البيت ضرورة^(١) والأمثلة على
هذا كثيرة، ولقد عزمت على عد المواقع التي جاء فيها تقدير
وتحريج في مسائل الخلاف فلم أستطع، ووجدت أن كل آية أو

(١) أوضع المسالك، لابن هشام، وعدة المسالك عليه، لمحيي الدين عبد الحميد:
٢٤٨/١ - ٢٥٠.

قراءة أو بيت لا يواافق قواعد البصريين فإنهم يتداولونه بالتقدير والتخريج، وكأن كل نص أتى به الكوفيون يجب أن يخضع للتأويل، يقول عبد الحميد حسن: «ولعلنا في هذه الأمثلة وفي غيرها وهو كثير نرى أن النحاة في تأويلاً لهم كانوا يسايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوا أنه من مقاصدهم في تعبيراتهم وخصائص لغتهم، على أننا لا نقول إنهم في جميع تأويلاً لهم قد سايروا روح اللغة العربية، فقد كانوا في بعض الأحوال يفكرون وهم متأثرون بالتعليق الفلسفى، وكانوا في بعضها يتسعفون ويتكلفون ويحاولون تأويل كل شيء، كأنهم أرادوا أن يثبتوا أن كل ما نطق به العرب إنما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية وأصولها العقلية الصحيحة، ولا ندرى هل هذا صحيح في اللغات ونحن نعلم أنها تخضع لعوامل كثيرة متشعبة، منها العادات العقليّة والعادات الاجتماعية والاستعمال»^(١).

(١) القواعد النحوية، عبد الحميد حسن: ١٨٦.

٤- التوسيع في الإجازة

إن المطلع على مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف أو في كتاب التبيين أو في كتب النحو يجد في أكثر المسائل أن البصريين يمنعون وأن الكوفيين يجيزون، من ذلك أن الكوفيين أجازوا جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث بالواو والنون إذا سميت به رجلاً، ومنع ذلك البصريون^(١).

ومن ذلك أن الكوفيين أجازوا التمتعب من البياض والسوداء خاصة من بين سائر الألوان، ومنع ذلك البصريون^(٢).

ومنه أن الكوفيين أجازوا تقديم خبر «ما زال» عليها وما كان في معناها من أخواتها، ومنع ذلك البصريون^(٣).

ولقد عدلت في كتاب الإنصاف ثمانى وثلاثين مسألة، قال الكوفيون فيها: يجوز، وقال البصريون: لا يجوز، ففي حين عدلت سبع مسائل جاءت عكس ذلك.

وإن المطلع على كتاب معانى القرآن للفراء يجد أنه كان يجيز وجوهاً أخرى غير ما جاءت عليه القراءة المشهورة، وهو

(١) الإنصاف، المسألة: ٤.

(٢) السابق، المسألة: ١٠.

(٣) السابق، المسألة: ١٧.

يصرح بذلك قائلًا: «فإذا كانت الصلة معرفة أثروا الرفع، من ذلك ﴿فِيمَا نَقْضُهُم﴾ (النساء: ١٥٥)، لم يقرأه أحد برفع، ولم نسمعه، ولو قيل جاز، وأنشدونا بيت عدى:

أيام ينسون ما عواقبها
لم أر مثل الفتىان في غير الـ

والمعنى: ينسون عواقبها صلة لما، وهو مما أكرهه، لأن قائله يلزمـه أن يقول ﴿أَيْمَا الْأَجْلَنِينِ قَضَيْتُ﴾ (القصص: ٢٨)، فـأكرـهـهـ لـذـلـكـ، وـلـأـرـدـهـ، وـقـدـ وجـهـهـ بـعـضـ التـحـوـيـنـ إـلـىـ: يـنسـونـ أـيـ شـءـ عـوـاقـبـهـاـ، وـهـوـ جـائزـ، وـالـوـجـهـ الـأـوـلـ أـحـبـ إـلـىـ، وـالـقـرـاءـ لـاـ تـقـرـأـ بـكـلـ مـاـ يـجـوزـ فـلـاـ يـقـبـحـ عـنـدـكـ تـشـنـيـعـ مـشـنـعـ مـمـاـ لـمـ يـقـرـأـ القـرـاءـ مـمـاـ يـجـوزـ﴾^(١).

وكان الكسائي يفعل ذلك أيضاً، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «أول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي، وذلك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو»^(٢).

(١) معان القرآن، ١ / ٢٤٥ .

(٢) نشأة النحو: ١٢٢ .

٥- المبالغة في الصناعة

بالغ النحويون البصريون والковفيون في صناعة النحو، ويعدوّون في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين، وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطي، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام^(١).

ويظهر بعدهم عن الواقع اللغوي والإغراق في الصنعة من احتكامهم كثيراً لليقىاس، وإن المتصفح لكتاب الإنصال يرى صدق ما أقول، ومن ذلك اختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع، فقال الكوفيون: الفعل الأول أولى، واحتجوا باليقىاس قائلين: إن الفعل الأول أولى لسبقه وقوه الابتداء به، ولأنه لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا تقدمت، وكذلك «كان».

وقال البصريون الفعل الثاني أولى لقربه، والذي يدل على أن للقرب أثر أنهم قالوا «جُحر ضب خَرب» فأجروا خَرب على ضب، وهو في الحقيقة صفة للجُحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب، فهاهنا أولى^(٢).

بل إن بعضهم كان يقيس قياساً نظرياً، أي على غير

(١) انظر اليقىاس في النحو العربي، للدكتور صابر بكر أبو السعود: ١٥٩، ١٩٩.

(٢) الإنصال، المسألة: ١٢.

شاهد، من ذلك ذهاب الكوفيين إلى أن الاسم مشتق من الوسم، وأصل اسم عندهم هو وَسْمٌ إلا أنه حذفت فاءه وزيدت في أوله همزة عوضاً عن المحذوف، وزنه إِعْلَم، ولا يوجد في كلام العرب ما حذفت فاءه وعوض بالهمزة في أوله.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معرية من مكانين، وهو ما ليس له نظير في كلام العرب لأن كل معرب ليس له إلا إعراب واحد^(١).

ويظهر بعد النهاة عن الواقع اللغوي من كثرة العلل، فسيبوه لا يعلل لما كثر في ألسنتهم واستُبْطِطَت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد^(٢)، والفراء دائماً يلجم إلى العلل يشرح بها قياسه ويدعم بها حكمه، وهو دائماً يريد أن يقنع قارئه بعلمه، ولعل هذا الأسلوب هو انعكاس لما أفاده من أساليب المتكلمين^(٣)، ويظهر هذا أيضاً من كثرة الجدل والاحتجاج، ومن ذلك جدلهم حول أصل المشتقات، أهو المصدر أم الفعل، والجدل حول فعلية «نعم وبئس» أو اسميتها، ولقد استفرق الجدل حول هاتين المسألتين ثمانى وثلاثين

(١) القياس في النحو العربي: ١٦٢، ١٦٣.

(٢) المدارس التحوية: ٨٢.

(٣) القياس في النحو العربي: ١٩٩.

صفحة من كتاب الإنصاف، ولقد ألف صاحب هذا الكتاب كتاباً في الجدل والأدلة هو الإغراب في جدل الإعراب وملع الأدلة في أصول النحو.

ويظهر ذلك من اختلاف النحويين حول تركيب بعض الأسماء أو بساطتها، وحول عدد الحروف التي بنيت عليها بعض الأسماء، فقد اختلفوا في الحروف التي وضع عليها الاسم في «ذا» والذى» والحرروف التي وضع عليها الاسم في «هو وهي» و«كم» مفردة أو مركبة، إلى غير ذلك .

٦- تضخم كتب النحو

كان هذا أثرا من آثار الأمور السابقة، كثرة الروايات، والآراء، والتتوسع في الإجازة وكثرة التأويل، والمبالفة في الصنعة، فهذه الأمور تجدها في جميع المطولات من كتب النحو القديمة وكتب الشواهد، يقول عبد الحميد حسن بصدق تعدد الآراء: «أما أثره فهو هذه الضخامة التي انتهى إليها علم النحو وهذا التشعب الكبير فيما ازدحم به من آراء، حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشعبا واتساعا ... وظهر في المطول من كتب النحو ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها، بذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد التحوية محاطة بسياج من الخلاف المتشعب، وصار كثير من العبارات مثارا للجدل في ضبطها وتأويلها»^(١).

(١) القواعد التحوية: ٢١٧، بتصرف سمير.

٧- صعوبة النحو

وكانت صعوبة النحو نتيجة الأمور السابقة أيضا، إن دارس النحو يريد أن يتعلم ليصون لسانه وقلمه من الخطأ، ولكن يفهم ما يقرأ من النصوص، ويريد أن يعرف رأيا واحداً في أي مسألة نحوية أو صرفية، ويريد نحواً يصف له التراكيب ولا يفسرها، ولقد أدرك أجدادنا هذه الصعوبة، فقالوا: «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه»^(١)، وقال الفارسي في الرمانى المولع بالتعليق الجدلى والعلل نحوية: «إنْ كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا شيء، وإنْ كان النحو ما نقوله فليس معه شيء»^(٢).

وحاولوا تيسيره فألفوا فيه «التسهيل» و«التقريب» ونظموا مسائله، وألفوا فيه المتون، وثاروا على العامل نحوى، وعلى العلل الثوانى والثالث.

أما في العصر الحديث فكان للنحوة في النحو القديم اتجاهان، الاتجاه الأول: اتجاه نقدى كما فعل الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي»،

(١) اللغة والنحو، للأستاذ عباس حسن: ١٩١.

(٢) السابق: نفس الصفحة.

والدكتور مهدى المخزومى فى كتابه «فى النحو العربى نقد وتجويف» والدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه «النحو العربى: نقد وبناء» والأستاذ عباس حسن فى كتابه: «اللغة والنحو بين القديم والحديث».

الاتجاه الثانى: اتجاه تيسير، كما فعل المجمع اللغوى بالقاهرة^(١)، وكما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه «إحياء النحو» والدكتور شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» وغيرهم، وما كتب حول مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

(١) مجلة المجمع، العدد: ٦، لسنة: ١٩٥١

٨- البلبلة

تحدث البلبلة في عقول المتعلمين وعلى ألسنتهم نتيجة كثرة الآراء وتعارضها، فإن متوسطى الثقافة لا يستطيعون أن ينتقاوا رأيا من الآراء، أو يرجعوا رأيا على رأى، ومن هنا يقعون في التشوش والبلبلة، وكثيرا ما سألنى الطلاب: إذا كان في المسألة رأيان فبأيهما نأخذ؟ ويخشون أن يأتي الخلاف في الإمتحان، يقول الأستاذ عباس حسن عن هذه البلبلة وعن ضجر المتعلمين من كثرة الآراء: «ضجر المتعلمون - في عصرنا وقبل عصرنا - من ذلك، وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الاستيعاب، وفر بنفسه عن هذه البلبلة والفوضى، مؤمنا بأن لـه من المذاهب النحوية وتقاضى النحوة ما يصوب خطأه إن أخطأ في زعم فريق»^(١).

(١) اللنة والنحو: ٧٣

٩- عدم الأخذ بالقراءات

كان من نتيجة التمسك بالقياس عدم اعتراف البصريين بظاهر الآيات والقراءات التي استشهد بها الكوفيون، فقد استشهد الكوفيون بأيات قرآنية، فلم يأخذ بها البصريون، فأولوها، أو نسبوها للضعف والشذوذ، من هذه القراءات قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١)، بخوض «الأرحام» عطفاً على الضمير المخوض في «به» فلم يقبل البصريون هذه القراءة، فهم يمنعون العطف على الضمير المخوض بدون إعادة الخافض تمسكاً بالقياس قائلين: إن الجار والجرور متصلان - والضمير إن كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل عنه، ولهذا لا يكون إلا متصلة، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، وأولوا هذه القراءة بتأويلين: الأول: أن «الأرحام» مجرورة بالقسم، وجواب القسم قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رِقِيبًا﴾ (النساء: ١)، التأويل الثاني: أن «الأرحام» مجرورة بباء مقدرة غير المفهوم بها، وتقديره: وبالأرحام، فمحذفت لدلالة الأولى عليها ^(١).

(١) الإنصاف: المسألة: ٦٥ .

ومن القراءات: قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زَيْن لَكثِيرٍ مِّنْ
الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أُولَادَهُمْ شَرِكَائِهِم﴾، بنصب «أولادهم» وجر
«شركائهم»، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: «أولادهم».
ومنع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير
الطرف والجار والجرور، فائلين: لأن المضاف والمضاف إليه
بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وقالوا: إن هذه
القراءة واهية ووهم من القراء^(١).

ومن هذه القراءات قراءة أبي جعفر **﴿لِيُجزَى قومًا بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُون﴾**، بناء «يجزى» للمجهول ونصب «قوماً» ويكون نائب
الفاعل المصدر المقدر أي يجزى الجزاء، أو الجار والجرور،
ولقد احتاج بهذه القراءة الكوفيون والأخفش على جواز إنابة
غير المفعول عن الفاعل، وهو ما لا يجيزه البصريون فقد قال
ابن الأنباري: ومن قرأ **﴿لِيُجزَى﴾** نصب (قوما) على تقدير:
﴿لِيُجزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا﴾، وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين
لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح^(٢)،
وقال العكري: أن يكون التقدير: **﴿لِيُجزَى﴾** الخير قوما على أن

(١) الإتصاف: المسألة: ٦٠.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي الأنباري، ٢ / ٣٦٥.

الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيرا، واقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة^(١).

وهناك قراءات أخرى ضعفها النحاة أو خطأوها أو أولوها، لكنى اكتفيت بما سبق مخافة الإطالة وكان على النحاة أن يقبلوا هذه القراءات لأنها قراءات مشهورة، وقارئوها عرب خُلُص ولأن لها نظائر في كلام العرب، يقول ابن الجزرى: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»^(٢).

وقال أبو حيان عن قراءة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، قال إن ذلك ورد في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرُّ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٣)، فالممسجد

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٥٢.

(٢) النشر في القراءات العشرة: ١/٩.

(٣) البقرة: ٢١٧.

معطوف على ضمير به وإن لم يُعد الجار، والذى نختاره جواز ذلك لوروده فى كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل^(١).

وقال عن قراءة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادَهُمْ شَرْكَائِهِم﴾، التى ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، قال: «وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب، فقال:

بعثت إلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةٍ سفاهَا الْحَيَا - سُفْيَانُ الرِّياضُ السَّحَابِ^(٢)

وقال إبراهيم السامرائي عن ذلك أيضاً: «لو جاز اعتبار المضاف والمضاف إليه فى حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فما معنى أن يتسامحوا فى الفصل بالظرف والجرورة؟ ولم لم يتسامحوا فى غيرهما، ثم ما معنى هذا التسامح، وكأن اللغة ملك هؤلاء (يعنى البصريين) يصرفون أمرها ويقدعون طرائقها ويرتبون أبنيتها على نحو ما يميله عليهم أسلوبهم فى التفكير

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطى: ١ / ٥٤٢.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٢٢٠.

النحوى، وكأن هذه اللغة ليست تراكيب وقوالب مسموعة لا أثر فيها لهذه الأساليب المنطقية»^(١).

وأقول كان على النحاة أن يقدموا الاستشهاد بالقرآن وقراءته على الاستشهاد بالشعر، وأن يوسعوا قواعدهم لتشمل آيات القرآن وأن لا يلتجأوا إلى التأويل، يقول ابن حزم: «من النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتحذه مذهبها ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ فى صرف الآية عن وجهها»^(٢).

(١) النحو العربي، نقد وبناء: ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) السابق ص: ١٢٨ .

١٠- التحامل على فريق لصالح الفريق الآخر

تحامل بعض القدماء وبعض المحدثين على الكوفيين لصالح البصريين، أما القدماء فكان منهم ابن الأنباري رغم أنه قال في مقدمة هذا الكتاب «واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنفاق لا التعصب والإسراف، مستجيرًا بالله، مستخيرا له فيما قصدت إليه».

ومن مظاهر تحامله أنه لم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل من مجموع المسائل التي اختلفوا فيها، وهذه المسائل هي:

المسألة: ١٠ (اختلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا)

المسألة: ١٨ (في تقديم خبر ليس عليها)

المسألة: ٢٦ (في لام لعل الأولى، زائدة أو أصلية)

المسألة: ٧٠ (في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر) .

المسألة: ٩٧ (في هل يقال: لولاي ولولاك، وموضع الضمائر)

المسألة: ١٠١ (في مراتب المعارف)

المسألة: ١٠٦ [هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأى الساكن ما قبل آخره].

ومن مظاهر تحامله رد معظم الأبيات التي أتى بها الكوفيون إلى الضرورة حتى ولو كانت كثيرة، فقد ذهب البصريون إلى أن «سوى» لا تكون إلا ظرفًا، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسمًا وظرفًا واستدلوا على مجبيتها اسمًا بدخول حرف الجر عليها في قول الشاعر:

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقول الشاعر:

تجانف عن جو اليمامة نافتي وما قصدت من أهلها لسوائنا

وقول أبي دؤاد:

وكل من ظن أن الموت مكذوب معمل بسواء الحق مكذوب

وقول الشاعر:

أكر على الكتبة لا أبالي أفيها كان حتى أم سواها

أى في سواها. ومع ذلك قال ابن الأنباري إن هذا ضرورة.

وجاءت في النثر مسندًا إليها، فقد روى عن بعض العرب
أنه قال: أنا سواؤك^(١).

وقال ابن مالك الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية:

سوى كفير في جميع ما ذكر
وعده من الظروف مشتهر
ومانع تصريفه من عدته
ظرفاً وذا القول الدليل رد
فإن إسناداً إليها أكثرها
وجرها نثراً ونظمها شهراً

وقال في شرح هذه الأبيات: «سوى المشار إليه اسم
يستثنى به، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويُعرب هو
تقديرًا بما يعرب به «غير» لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في
ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما
اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرتين، أحدهما: إجماع أهل
اللجة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك،
واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو
زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية،
والثانية: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزم ذلك، وأنها لا
تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظمها خلاف ذلك، فإنها

(١) الإنصاف، المسألة: ٣٩.

قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء
وغيرها من العوامل اللفظية.

وقال محمد محى الدين عن رأى ابن مالك «هو القول
الخليق بأن يؤخذ به»^(١).

ومن مظاهر تحامله على الكوفيين: لجوءه إلى التقدير
وتأويل ما استشهد به الكوفيون حتى إذا ورد في القرآن
الكريم، وقد فصلت الأمر في ذلك عند الكلام على كثرة
التأويل والتقدير.

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين العكبرى، ففى كتابه
«التبين» لم يؤيد الكوفيين إلا فى مسألة واحدة هي المسألة:
٥٥ (زيادة اللام الأولى فى «لعل»).

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين الدكتور شوقي ضيف
فى كتابه «المدارس النحوية» يظهر هذا من قوله «وفي هذا
ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر

(١) عدة المسالك: إلى تحقيق أوضاع المسالك: ٢ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

بصرا بروح اللغة وأدق حسنا^(١)، وقوله «ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر المتشيعين للكوفيين»^(٢)، ومن قوله: «وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم»^(٣).

ولقد شابع بعض العلماء الكوفيين أيضا، وهذا ما يفهم من كلام الدكتور شوقى ضيف السابق، ومن كلام الأستاذ مصطفى السقا حيث قال: «والذى آثره الكوفيون فى منهجمهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى الذى قاسوا فيه على الأشهر الأفشنى من كلام العرب ليلائموا بين حاجة النحو وحاجة الطالبين له الراغبين فى تعلمه، فإن إهدار بعض الكلام العربى تحكم لا مسوغ له»^(٤).

كما يعيّب الأستاذ أحمد أمين على البصريين أن يخطئوا الفرزدق مع أنه عربى صميم، وإهدار الشواذ، وحمد للكوفيين احترامهم كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس استعماله ولو كان يخالف القواعد العامة^(٥).

(١) المدارس التحوية: ١٦٥.

(٢) السابق: ١٦٦.

(٣) السابق: ١٦١.

(٤) القياس فى النحو العربى: ١٥٦.

(٥) السابق: ١٥٨.

ولأن الصواب في رأيي أن لا نتحامل على فريق ضد الفريق الآخر، وإنما نكون موضوعيين ونقول: إن منهج البصريين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا، وإن منهج الكوفيين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا.

وقد فعل ذلك ابن مالك فقد وافق البصريين في أغلب المسائل، ولكنه كان يخالفهم ويوافق الكوفيين في بعض المسائل كما سبق.

وقد فعل ذلك من المحدثين الشيخ على الطنطاوي، فقد وازن بين المذهبين وفضل مذهب البصريين^(١)، ولكنه أنصف الكوفيين قائلاً: «لتنا بعد ذا لا نقصد رمى هذا المذهب بالضعف في كل قواعده وإنما كان تجنياً عليه، فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله في مسائل ذات بال، والحق أحق أن يتبع».

(١) نشأة النحو: ١٤٢، ١٤١.

١١- تغيير بعض المصطلحات

غير الكوفيون بعض المصطلحات النحوية، وكان الفرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة في النحو على غرار مدرسة البصرة^(١) وسأذكر ما غيروه على سبيل المثال لا الحصر.

فقد زادوا في أقسام الكلمة قسما رابعا هو الفعل الدائم، ويعنون به اسم الفاعل، فقد قال ثعلب لابن كيسان: كيف تقول: مررت برجل قائم أبوه، فأجبته بخفيض قائم ورفع الأب، فقال لي: بأى شيء ترفعه؟ فقلت: بقائم: فقال: أو ليس هو عندكم أسماء، وتعييبوننا بتسميتة فعلا دائما؟^(٢).

وغيروا من ألقاب الإعراب، فسموا الجر خفضا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ (الباثدة: ١٠١)، «أشياء في موضع خفض».^(٣)

وغيروا في بعض المعاني، فسموا النفي جحدا، يقول الفراء عند قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ١٢٥)، وإنما يُرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد قوله: ما عندي أحد إلا أبوك».^(٤)

(١) المدارس التحوية: ١٦٥.

(٢) مجالس العلماء، للزجاجي: ٢٤٤.

(٣) معاني القرآن: ١ / ٢٢١.

(٤) معاني القرآن: ١ / ٢٣٤.

وغيروا في تسمية بعض الضمائر، فسموا ضمير الفصل عمادا، يقول ابن يعيش: فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فيصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه ... والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده^(١)، وسموا ضمير الشأن الضمير المجهول، يقول ابن يعيش: «وسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه»^(٢).

وغيروا في بعض أسماء بعض العوامل، فهم يعملون اسم الإشارة «هذا وهذه» عمل «كان» فيرفعون به الاسم وينصبون الخبر ويسمون هذا «تقريبا» ويشرح السيوطى هذا بقوله: وذهب الكوفيون إلى أن «هذا وهذه» إذا أريد بهما التقرير كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما، وكيف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانى له في الوجود، نحو هذا ابن الصياد أشقي الناس، فيعرّيون «هذا» تقريبا، والمرفوع اسم التقرير، والمنصوب خبر التقرير، لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن

(١) شرح المفصل: ٢ / ١١٠ .

(٢) شرح المفصل: ٢ / ١١٤ .

ال الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهم حاضران، وأيضاً فال الخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت كان من: «كان زيد قائماً»^(١)، وهذا الرأى نجده عند الفراء أيضاً في معانى القرآن^(٢).

وذهبوا إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية في جواب الأمر والنفي والتفنّي والاستفهام والتمني والعرض ينتحب بالخلاف أو الصرف، لأن ما بعد الفاء مختلف لما قبلها في المعنى^(٣).

وغيروا أسماء بعض الأبواب النحوية، فسموا المخطوط بالواو بـ«النسق» يقول ابن يعيش: «فالعطاف من عبارات البصريين، والنسرق من عبارات الكوفيين»^(٤).

(١) الهمع: ١ / ١١٣ .

(٢) ج ١ : ص: ١٢ ، ١٢ ، ٢٣١ .

(٣) الإنصاف: المسألة: ٧٥ ، ٧٦ .

(٤) شرح المفصل: ٢ / ٧٤ .

وغيروا في أسماء بعض الأدوات، فسموا حروف الجر «بالصفات» يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨)، فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء ومرة بالصفة، فيجوز ذلك، كقولك لا تجزى نفس عن نفس شيئاً وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئاً^(١)، ويقول ابن يعيش: «وقد أجاز الكسائي الإغراء بجمع جميع حروف الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف»^(٢).

وفي تغيير المصطلحات خلط في أذهان الدارسين، يظهر ذلك الخلط في جعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبني على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبني على السكون يقولون إنه مجرّوم^(٣).

وفي تغييرها عدم دقة، يقول الدكتور شوقي ضيف: «وارجع إلى مصطلح «الخلاف» الذي وضعه الكوفيون فستراه يشتمل على صياغات متبااعدة، وأين الظرف الواقع خبراً من المفعول معه ومن

(١) معانى القرآن: ١ / ٢١، ٢٢.

(٢) شرح المفصل: ٤ / ٧٤.

(٣) مدرسة الكوفة: للدكتور مهدى المخزومى: ٢١٥.

ال فعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلاً؟ ومثل هذا
الاصطلاح في اضطرابه اصطلاح التقرير الذي أدخلوا به اسم
الإشارة في كان وأخواتها التي تتصرف تصرف الأفعال^(١).

ويسبب هذا الخلط وعدم الدقة لم تبق معظم هذه
المصطلحات على المسنة النحاة في العصور التالية^(٢).

(١) المدارس النحوية: ١٦٧ .

(٢) السابق: ١٦٨ .

١٢ - غبن العلماء

حدث ذلك الغبن بسبب المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي، وقد أورد هذه المنازرة ابن هشام قائلاً: قالت العرب «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي» وقامت أيضاً «إذا هو إياها»، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه... قال له الكسائي تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه «إذا هو هي» ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم، فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العقرب ترفع كل ذلك وتتصبّ، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيساً بليدكم، فمن يحكم بينكم؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرُونَ ويسألونَ، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأحضرُوا، فوافقوا الكسائي، فاستكان

سيبوه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس
فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة^(١).

والذى يدل على غبن سيبويه فى هذه المسألة أن العرب
لم تطرق بالنصب، وإنما دخلوا فوافقوا الكسائى، ولقد طلب
سيبوه من يحيى أن ينطقوها به فلم يستجب له. وأنه يُقال إنهم
أرشوا على موافقة الكسائى، أو أنهم علموا منزلة الكسائى
عند الرشيد فوافقوا الكسائى. وأن رأى سيبويه «إذا هو هى»
هو الصواب، يقول الله تعالى: «إِذَا هِيَ بِضَاءٌ» (الأعراف: ١٠٨)،
ويقول: «إِذَا هِيَ حَيَّةٌ» (طه: ٢٠)، وأما «إِذَا هو إِيَاهَا» فخارج
عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بلن والنصب بلم
والجر ب فعل، وسيبوه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك^(٢).

وقد نظم الإمام أبو الحسن حازم القرطاجنى هذه
الواقعة شعرا جاء فيه:

وفي الجواب عليها هل «إذا هو هى»
أو هل «إذا هو إِيَاهَا» قد اختصما

(١) المفنى: ١ / ٨٨ .

(٢) المفنى: ١ / ٩١ .

وخطا ابنُ زياد وابن حمزة في
ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما
وفاظَ عَمْرَا علىً في حكومته
يا لبيته لم يكن في أمره حكما
كفيظ عمرو عليا في حكومته
يا لبيته لم يكن في أمره حكما
وليس يخلوا امرؤ من حاسد أضم
لولا التنافس في الدنيا لما أضما
والغبن في العلم أشجى محنـة علمت
وأبرح الناس شجوا عالم هضـما^(١)



(١) المفتى: ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

الفصل الثاني

الثمار الطيبة لهذا الخلاف

لم يكن الخلاف بين البصريين والковفيين شرا كله، وإنما كانت هناك بعض النتائج التي أراها طيبة، وهي ما يلى:

١- اكتمال صرح النحو والصرف

كان اكتمال صرح النحو، وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التناقض بين البلدين البصرة والكوفة، وتم ذلك على طورين، الطور الأول كان على يد سيبويه والكسائي، فقد أبدع سيبويه كتابه، ولم يدع من جاء بعده استدراكا عليه، وكان يعاصر سيبويه الكسائي الذي كانت له مؤلفاته أيضا، وشد من أزره إقبال الدنيا عليه بعد اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد، فاعتد للkovفيين فيها متکأ، وسعى سعيه حتى كون من الكوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية، ووقفت منها موقف الند للند، فاستفز ذلك البصريين لمناصبهم أشد العداء وإشهار سلاح الخصم في وجوههم، وما زال كل من البلدين حريصا

على حوز قصب السبق رغبة في التغلب وحرصا على الإزراء بالآخر وتفانيا في الدنو من العباسين، فاتسعت روایاته، واستفاض تعليمه للناس وازدادت تأليفه، فالأخفش البصري يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم، ومعاصره الفراء الكوفي تقمّره عطاءياً المأمون وتحفظه إلى تدوين الكتب التي راجت في بغداد والكوفة.

وكان لمناظرات التي دارت في هذا الطور دور كبير في هذا الصدد، فقد كان لها أثراًها الفعال، إذ كانت وقوداً صالحاً لإشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقى من مواد هذا الفن^(١).

وسأذكر مناظرة واحدة تدل على دورها في دفع العلماء للاجتهاد في تحصيل العلم، كانت هذه المناظرة بين سيبويه وحماد بن سلمة^(٢)، قال الزجاج في المجلس التاسع والستين: «حدثنا أبو جعفر^(٣)، قال: حدثنا ابن عائشة عبيد الله^(٤)، قال:

(١) نشأة النحو: ٢٢، ٢٤.

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار مولى بنم تميم، توفي سنة ١٦٩ هـ (انظر مراتب التحويين لأبي الطيب اللغوي، ص: ١٠٧).

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبرى (انظر مجالس العلماء للزجاجى: ١١٥).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوجى، ويقال: التوزى، نسبة إلى توز، توفي سنة ٢٢٠ هـ (انظر مراتب التحويين: ١٢٢).

جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان فيما أمليت ذِكر الصفا عن رسول الله ﷺ فقلت: «صعد رسول الله ﷺ الصفاء»، وهو الذي كان يستعمل ف قال: صعد رسول الله ﷺ الصفا لأن الصفا مقصور، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم؛ وقال: لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية (وأما محمد بن يزيد (البرد) فقال: حدثني غير واحد من أصحابنا، قال: كان سيبويه مستملاً ل Hammond بن سلمة، وكان حماد فصيحاً، فاستملأه يوماً قول رسول الله ﷺ «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال: سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبَّ علمًا لا تلحننَّ معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين^(١).

أما الطور الثاني فكان نتيجة وتسويجاً للطور الأول، فقد تخرج في الطور الأول رجال كانوا فرسان هذا الطور، فكان في البصرة أبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي، وأبو محمد التوزي، وأبو على الجرمazı، وكان في الكوفة يعقوب ابن السكينة،

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، المجلس: ٦٩ .

ومحمد بن سعدان، وثعلب، والطوال وغيرهم، ولقد شَمَرَ الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية أيضاً، فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجلماً كلامهم، واختصروا ما ينبع اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهذبوا التعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئاً من النحو إلا نظروه، ولا أمراً من غيره إلا فصلُوه.

وكان نتيجة ذلك أن انفصل النحو من الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازنى، فقد ألف في الصرف وحده، وشق الطريق لمن بعده.

إلا أن التأليف في النحو كان أكثر، حتى استوى قائماً على قدميه، وامتازت شخصيته، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد، فنمت أصوله، وانتهى الاجتهد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلب خاتم الكوفيين^(١).

(١) راجع النشأة النحو: ٣٥ - ٣٧.

٢- تخرج نحاة آخرين

التحق الفريقيان في ب福德اد في أواخر القرن الثالث الهجري، ومرت عليهم فترة وهما يتطاحنان في مناصرة مذهبيهما على مرأى من العلماء. ولما قضى هؤلاء نحبهم، وأسدل الستار عليهم، وانكسرت حدة النزعة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائيم القواعد التي تركزت عليهما من الرواية والشواهد والأقىسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتي حكمهم على أساس متين، فاختلقو في فيما بينهم، فكان منهم من غابت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غابت عليه الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين. فممن غابت عليه النزعة البصرية أبو إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفى سنة ٣١٠هـ، وأبو بكر محمد ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ، وأبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ، وأبو بكر محمد بن على مَبْرمان المتوفى سنة ٣٤٥هـ، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧هـ.

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية أبو موسى سليمان بن محمد الحامض، توفي سنة ٢٠٥ هـ، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، توفي سنة ٢٢٧ هـ.

وممن جمع بين النزعتين أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن فتيبة، توفي سنة ٢٧٦ هـ، وأبو الحسن محمد بن أحمد ابن كيسان، توفي سنة ٢٩٩ هـ، وأبو الحسن على بن سليمان الأخفش، توفي سنة ٣١٥ هـ، وأبو بكر أحمد بن حسين بن شقير، توفي سنة ٣١٧ هـ، وأبو بكر محمد بن أحمد ابن الخياط، توفي سنة ٣٢٠ هـ، وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد نقطويه، توفي سنة ٣٢٢ هـ.

ولقد كان هؤلاء تمهدوا لظهور المذهب البغدادي^(١).

(١) السابق: ١٤٨ - ١٥٣ - ١٥٨.

٣- تيسير النحو

كان في بعض ما ذهب إليه الكوفيون تيسير على الدارسين، وذلك لبعدهم في بعض الموضع عن التقدير، يظهر ذلك فيما يأتي:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن «زيدا» في قولهم: زيدا ضرитеه، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكنى، الذي هو الهاء العائد هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به^(١).

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن لام كي (لام التعليل) هي الناسبة للفعل من غير تقدير «أن» نحو: جئتك لتكرمني، لأنها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أن كي تتصبب الفعل فكذلك ما قام مقامه^(٢).

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناسبة بنفسها، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو ما كان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل.

(١) الإنصاف: المسألة: ١٢.

(٢) السابق: مسألة: ٩٧.

وقالوا إن الدليل على أنها هي العاملة بنفسها ما قدمناه
في مسألة لام كى.

وإن الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل
المنصوب بلام الجحد قول الشاعر:

لقد عذلتى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمع
أراد: ولم أكن لأسمع مقالتها، فقدم منصوب لأسمع
عليه، وفيه لام الجحود، فدل على جوازه، وفيه أيضا دليلا على
صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من
غير تقدير أن، إذ لو كانت مقدرة هنا ل كانت مع الفعل بمنزلة
المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه.

وقال البصريون إن «مقالاتها منصوب بفعل مقدر» كأنه
قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله: لأسمعا^(١).

٤ - ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب
ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قوله أطع الله حتى
يدخلك الجنة، وادرك الله حتى تطلع الشمس. وتكون حرف
خفض من غير تقدير خافض، نحو قوله: مطلته حتى الشتاء،
وسوفته حتى الصيف.

(١) السابق: مسألة: ٨٢ .

وقالوا إنما قلنا إنها تتصب ب نفسها لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أى كي يدخلك الجنة، وإنما أن تكون بمعنى إلى كقولك اذكر الله حتى تطلع الشمس، أى إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، وكى تتتصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن، وأن تتتصب فكذلك ما قام مقامها^(١).

والذى لاحظته فى كثير من مسائل الخلاف أن الكوفيين يحتجون بالشعر، فإن لم يجد البصريون رواية أخرى للبيت قالوا إنه ضرورة، فإن أعمياهم ذلك لجأوا إلى التقدير، وما أصدق قول أبي رجاء. موجها كلامه إلى البصريين: «وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شيء وفى الكلام ما يفني عنه مما لا يصح ارتکابه ولا اللجوء إليه»^(٢).

(١) السابق: مسألة: ٨٣ .

(٢) الإنتصاف على الإنتصاف، محمد محى الدين عبد المجيد: ٢ / ٥٩٧ .

٤- توسيع القواعد

تشدد البصريون لكي تطرد القواعد، وتوسيع الكوفيون في الإجازة، وسبق أن عدلت ذلك من الثمار السيئة، ونبين ذلك هناك، لكن ليس كل ما أجازه الكوفيون يؤدي إلى الاضطراب والبلبلة، وإنما أجازوا بعض المسائل واستدلوا عليها بالسماع، وأيدوها بعض النحاة المحققين، وهي ما يأتي:

(أ) المسائل السبع التي رجحها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقد ذكرتها بالتفصيل عند الكلام على التعامل على فريق ضد الفريق الآخر.

(ب) ومنها أربع مسائل أتي بها الشيخ على الطنطاوي، وهي ما يأتي:

١ - عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبرا على غير ما هو له... وال Shawahed على ذلك، قال الأعشى:
وَانْ امْرُؤَ أَسْرَى إِلَيْكَ دُونَه
مِنَ الْأَرْضِ مُومَاهُ وَبِيَدَاءِ سَمْلَق
وَأَنْ تَعْلَمَ أَنْ تَسْجِيبَ لِصَوْتِهِ
لِحَقْوَةِ أَنْ تَسْجِيبَ لِصَوْتِهِ
فَتَرَكَ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ، وَلَوْ أَبْرَزَهُ لَقَالَ مُحَقَّوْةَ أَنْتَ^(١)،

^(١) الإنصاف: مسألة: ٨ .

وقد حاول البصريون إجابات كلها لا تقوم على قدم، منها أن المصدر المنسبك من أن والفعل نائب فاعل لحقيقة، وتأنيثها حينئذ جائز لأن نائب الفاعل الاستجابة، فلا ضمير في الوصف، وغير ذلك، ولهذا قال ابن مالك:

وان تلا غير الذي تعلقا
به أبرز الضمير مطلقا
فى المذهب الكوفي شرط ذاك أن
لا يؤمن للبس ورأيهم حسن

٢ - صحة الفصل بين المتضاديين في السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفنا أو بالقسم، ولا شك في ورود ما يصحح هذه القاعدة، فقد وردت الشواهد في النثر للثلاثة، ولنكتف بشاهد على الفصل بالمفعول به، قرأ ابن عامر أحد السبعة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُينَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادَهُمْ شَرِكَاهُمْ﴾ . وقد ردّها الزمخشري الذي وافق البصريين، قال الصبان «ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر» فالحق مع الكوفيين، ولذا يقول ابن مالك:

فصل مضاد شبه فعل ما نصب
..... مفعول أو ظرفنا أجز ولم يُب
..... فصل يمين

٣ - عمل اسم المصدر عمل فعله، وشوواهد أكثر من أن تتحصى، قال ﷺ «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَةُ الْوَضُوءِ».

وقال القطامي:

أَكُفَّرًا بعْدَ رُدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَعِدَ عَطَاكَ الْمَائِةَ الرَّتَاعَ
وَلَيْسَ أَمَامَ الْبَصَرِيْنَ إِلَى الْاسْتِكَارِ لِرَوْاْيَةِ الْحَدِيثِ،
وَالضَّرُورَةِ لِلنَّظَمِ، وَالتَّمَسُّخِ بِهَاتِينِ مَجْلِبَةِ إِلَى الإِعْنَاتِ
وَالتَّضَيِيقِ، وَلَقَدْ أَجَادَ ابْنَ مَالِكَ إِذْ قَالَ:
..... وَلَاسْمُ مَصْدِرِ عَمَلٍ

٤ - جواز العطف على الضمير المخفي بـ «عوْد» الخافض في السعة، قرأ حمزة وغيره قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء: ١). بجر الأرحام. ولقد جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال:

ضمير خفض لازماً قد جعله في النظم والنشر الصحيح مُثبتاً ^(١)	عود خافض لدى عطف على وليس عندي لازماً إذ قد أتى
--	--

ثم يقول الشيخ الطنطاوى: «ولولا خوف الإطالة لوافيناك
بسواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضع

(١) نشأة النحو: ١٢٤ - ١٢٦.

النهار ومعها دفاع البصريين الذى لم يضرها، والواقع أن
البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ومجردة عن
النصفة فقد تعسّفوا غاية التعسّف بما لا ترضاه العدالة
ولا يستقيم في المنطق، وما كل مرة تسلم الجرة»^(١).

ومن هذه القواعد العطف على اسم إن بالرفع قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: ٦٩)، فقد عطف «الصابئون» بالرفع على اسم إن قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ . برفع ملائكته (٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب

وقوله:

وَلَا فَاعْلَمْ— وَأَنَا وَأَنْتُ بِغَاهَةٍ مَا حَيَّنَا فِي شَقَاقٍ

وقوله:

پا لیستنی وانت یا لمیس ببلدة لیس به اأنیس

(١) المساق: ١٢٦.

(٢) هي قراءة ابن عباس (البحر المحيط: ٧ / ٢٤٨).

وقوله:

يا ليتني وهمـا نخلو بمنزلة حتى يرى بعضنا بعضاً ونألف^(١)

ويعد، فهذه بعض القواعد التي أضافها الكوفيون ذكرتها
على سبيل المثال لا الحصر.

وفي هذه القواعد توسيع لمجالات التعبير أمام المتكلمين
وتيسير عليهم ومراعاة لتطور اللغة.

(١) معانى القرآن: ١ / ٢١٠، ٢١١.

٥ - زيادة بعض التراكيب

أجاز البصريون تراكيب، ومنعها الكوفيون، وأجاز الكوفيون تراكيب، ومنعها البصريون، وإذا كان لهذه التراكيب سند من اللغة فإننا نقبلها لأن فيها إثراء للغة، ومن هذه التراكيب ما يأتي:

١ - أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، نحو قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلوا على ذلك بالسماع، جاء في المثل: «في بيته يؤتى الحكم» وقولهم: في أكفانه لفَّ الميت، ومشنوةٌ مَن يشْنُوك، وحتى سببويه: تميمٌ أنا، لأن التقدير في هذه التراكيب: الحكم يؤتى في بيته، والميت لفَّ في أكفانه، ومن يشنوك مشنوع، وأنا تميمي. وقال الشاعر: بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد
وتقديره: بنو أبنائنا بنونا، وقال:

فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحبُّ الزاد في شهر قِماح
وتقدير: إن الأغر فتى ما إذا شتونا^(١).

٢ - أجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا

(١) الإنصاف: مسألة ٩.

كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: سعيد مستقرًا في هجر،
وسعيد مستقراً عندك، واحتاجاً بقراءة الحسن ﴿والسمواتُ
مطوياتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١). بنصب مطويات على الحال، و﴿بِيَمِينِهِ﴾
خبر^(٢)، وبقراءة ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطْوَنِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ
لِذِكْرِنَا﴾^(٣). بنصب خالصة على الحال، و﴿لِذِكْرِنَا﴾ خبر
المبتدأ (ما الموصولة)، وأصل تركيب هذه القراءة: ما في بطون
هذه الأنعام لذكرنا حال كونها - أي الأجنحة - خالصة^(٤):

كما احتجوا بقول الشاعر:

رهط ابن كوز محققى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة ابن حذار
والشاهد فى محققى أدراعهم، حيث وقع حالاً من فيهم،
وهو ضمير مجرور، وقول الشاعر:
بنا عاذ عوفٌ وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولا نصرأ
والشاهد فى بادى ذلة، حيث وقع حالاً من الضمير
المجرور بالظرف «لديكم»^(٥).

(١) الزمر: ٦٧.

(٢) التبييان في إعراب القرآن، للعكبري: ١١٤/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢٢٢/٢

(٣) الأنعام: ١٣٩.

(٤) عدة المسالك على أوضح المسالك، لمحيى الدين عبد الحميد: ٢٢٣/٢-

(٥) شرح الأشموني، وشرح الشواهد عليه للعيني: ١٨١، ١٨٢.

٢ - أجاز الكوفيون أن يتقى التمييز إذا كان العامل فيه

فعلاً متصرفاً، واستدلوا بقول الشاعر:

أنهجر سلمى بالفرقان حبيبها وما كان نفساً بالفرقان تطيب

فتصب «نفساً» على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو

«تطيب» لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب

ـ سلمى نفسها^(١).

وقال محى الدين عبد الحميد: «ومما جاء فيه تقديم

التمييز - سوى هذا البيت الذي وجدوا فيه رواية أخرى

يتمسكون بها - قول ربيعة بن مقرن الضبي:

ردت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماءً تحليـا

ـ وقول الآخر:

إذا المرء عيننا فـ بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمماً

ـ وقو الشاعر:

ضيغت حزمى فى إبعادى الأملـا وما أزعويت وشيبا رأسى اشتـعلا

ـ وقد اقتضى بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس

المبرد والكسائى وأبو عمرو الجرمى^(٢).

(١) الإنفاق: مسألة: ١٢٠.

(٢) الإنفاق على الإنفاق: ٢ / ٨٢٩ ..

٦- زيادة بعض الأدوات

زاد الكوفيون بعض الأدوات نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التي أهملها البصريون^(١)، وفي هذا أيضاً إثراء للفة، وهم في هذا قد أضافوا أدوات جديدة، أو أضافوا معانٍ جديدة لبعض الأدوات، فمن الأدوات التي أضافوها ما يأتي:

١ - أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي «مهمن»
واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أماوِيَّ مهمن يستمْعُ فِي صَدِيقِهِ
أقاوِيلُ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَ يَنْدِمِ

٢ - وأضافوا إلى «أدوات النصب» أداة جديدة هي «كما»
ووافقهم المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بقول الراجز:

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلِمُوا

قال يحيى ثعلب: زعم أصحابنا أن «كما» تنصب، فإذا
حال بينها وبين الفعل شاء لم تعمل شيئاً^(٢).

٣ - وأضافوا إلى أدوات الشرط «أن» المفتوحة وأعطوها
حكم «إن» مكسورة الهمزة، وأخذ به ابن هشام، ورجحه

بثلاثة أمور:

(١) مدرسة الكوفة: ٢١٧.

(٢) الإنصال: مسألة: ٨١، ومدرسة الكوفة: ٢١٩، ١٢٠.

(أ) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقُبِرَى بالوجهين، قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة: ٢٨٢). وقوله ﴿وَلَا يَجْرِي مِنْكُمْ شَنَآنٌ قَوْمٌ أَنْ صَدُّوكُم﴾ (المائدة: ٢).

(ب) مجىء الفاء بعدها كثيراً، كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ
فَإِنْ قَوْمٍ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

لأن أصل التركيب: لأنْ كنت ذا نفر، كما هو معروف.

(ج) عطفها على «أن» المكسورة في قول الشاعر:

إِمَّا أَقْنَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلاً فَالله يَكْلُمُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة^(١).

أما الأدوات التي أضاف الكوفيون لها معنى جديداً فهي ما يأتي:

١ - أضافوا إلى ما عرفه البصريون في «لعل» وهو الترجي والتوقع: معنيين آخرين، الأول: أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم الكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا

(١) المقى: ١ / ٣٥، ٣٦، ومدرسة الكوفة: ٢٢١.

لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعْلَهُ يَتذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿٤٤﴾ (طه: ٤٤) . الثاني: الاستفهام، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَزَكَّى﴾ (صبس: ٣) . واستندوا في هذا إلى تعليق الفعل عن العمل كما يعلق مع الاستفهام .

٢ - وأضافوا إلى معانى «لو» أن تكون مصدرية وأكثر وقوع لو مصدرية بعد «وَدْ»، ويَوْدْ» وذلك كقول الأعشى: وربما فات قوما جُلُّ أمرهم من التأني وكان الحزنَ لو عجلوا .
وقول قتيلة:

وَمَا كَانَ ضَرِّكَ لَوْ مَنَّتْ وَرِبَّا مَنَّ الْفَتْنَى وَهُوَ الْمَفِيظُ الْمُحَقُّ
٣ - وأضافوا إلى معانى «هل»، أن تكون بمعنى «قد» ولا تأتى بمعنى قد إلا مع الفعل، لأن قد من الأدوات التي لا تدخل إلا على الفعل. والذى أثبت لها هذا المعنى هو الكسائى والفراء، وقد فسرا به قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان: ١) . أى قد أتى، وقد وافقهما في ذلك من البصريين المبرد (١).

(١) المفتى: ١ / ٢٦٥، ومدرسة الكوفة: ٢٢٢ .

٧- زيادة وجوه إعرابية

إننى أعد زيادة الوجوه الإعرابية من حسنات الخلاف بين البصريين والковيين، فإذا أخطأ القارئ أو الكاتب فى رأى البصريين كان له من رأى الكوفيين ما يصوب خطأه، هذا إلى جانب أن التركيب الذى يحتمل وجوها من الإعراب أبلغ من التركيب الذى يحتمل وجها واحدا، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى^(١)، وإن اختلاف الوجوه الإعرابية فى التركيب الواحد لابد منه لتقسيم النصوص التى وصلتنا مكتوبة.

ومن التراكيب التى تعددت فيها وجوه الإعراب ما يأتي:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة (المشتقة) إذا كُرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قوله: فى الدار زيد قائما فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب^(٢).

٢ - إذا اجتمع الاسم ولقب أُخْرُ اللقب عن الاسم، لأنه أبین وأشهر عن الاسم، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من

(١) من قضايا اللغة، للأستاذ على التجدى: ٨٤ .

(٢) الإنصاف: مسألة: ٣٣ .

الإعراب: الرفع والنصب على القطع، والجر على إضافة الاسم إليه، وقد زاد الكوفيون والزجاج من البصريين. وجهاً رابعاً هو الإتباع على أنه عطف بيان^(١).

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في «لولاي، ولولاك» في موضع رفع، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـلولا^(٢).

كما اختلفوا في سبب العلامة الإعرابية الواحدة، ومن ذلك وقوع المصدر حالاً، فقال البصريون إن المصدر مؤول بالمشتق، ففي جاء زيد ركضاً، قالوا إن التأويل: جاء زيد راكضاً، وقال الكوفيون إن المصدر مفعول مطلق بعد تأويل الفعل بلفظ المصدر والتأويل: ركض زيد ركضاً^(٣).

كما اختلفوا في القول بالإعراب والبناء، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المعرّب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنّه مفعول^(٤).

(١) الإنصال: مسألة: ٢٣.

(٢) الإنصال: مسألة: ٩٧.

(٣) شرح الأشعوني: ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣.

(٤) الإنصال: مسألة: ٤٥.

٨- تدريب الطلاب

وأرى أن في الخلاف بين البصريين والковفيين - بالرغم من صعوبته - شيئاً:

الأول: اطلاع الطلاب - خاصة طلاب الدراسات العليا - على وجهة النظر الأخرى إما لأجل أن تتضح وجهة النظر التي سيأخذون بها، وإما أن يعدلوا عنها لأن الأخرى أسهل أو لأن لها سندًا من اللغة.

الشء الثاني: تدريبهم على كل ما دار عليه الخلاف بين الفريقين؛ تدريبهم على الأصول النحوية، أي الأدلة العقلية، وعلى النصوص التي استندوا إليها، وما فيها من أدوات تتعدد وظائفها، وما فيها من معان مترابطة يؤدي كل معنى إلى إعراب، وما فيها من روايات أو قراءات مختلفة، قد يؤدي كل منها إلى إسناد قاعدة أو تبطل قاعدة أو توجد قاعدة بجانب القاعدة الأخرى، وما فيها من تراكيب محتملة أو متشابهة. وكل هذا يؤدي إلى خدمة اللغة العربية والقرآن الكريم.



ويعد فـإلى هنا انتهى بحثى فى ثمار الخلاف بين
النحوين البصريين والковيين، ولله الحمد أولاً وأخراً فهو
المستعان ومنه القبول.

فى مكة المكرمة فى ١١ من رجب سنة ١٤١٣ هـ، ٤ من
يناير سنة ١٩٩٣ م.

مراجع البحث

- ١ - الإتقان فى علوم القرآن، للسيوطى، نشر دار إحياء العلوم
- بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٢ - الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محى الدين عبد الحميد
- نشر دار الفكر - بيروت (دون تاريخ).
- ٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق
محمد محى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر -
بيروت (دون تاريخ).
- ٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، نشر دار
ال الفكر - بيروت (دون تاريخ).
- ٥ - البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق
الدكتور طه عبد الحميد طه، نشر الهيئة المصرية العامة
للكتاب سنة: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٦ - التبيان في إعراب القرآن، للعكبري - تحقيق على محمد
البيجاوى - نشر عيسى الحلبي (دون تاريخ).

- ٧ - التبیین عن مذاهب النحویین البصیرین والکوفیین،
للعکبری، تحقیق الدکتور عبد الرحمن بن سلیمان العثیمین
- نشر دار الفرب الإسلامی - بیروت سنة ١٤٠٦ هـ -
. ١٩٨٦ م.
- ٨ - تفسیر البحر المحيط، لأبی حیان - نشر دار الفکر -
بیروت سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٩ - الجنی الدانی فی حروف المعانی، للمرادی، تحقیق الدکتور
فخر الدین قباوة، الأستاذ محمد ندیم فاضل - نشر
المکتبة العربية بحلب سنة: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ١٠ - الروایة والاستشهاد باللغة، للدکتور محمد عید، نشر
عالیم الكتب، سنة ١٩٧٢ م.
- ١١ - شرح الأشمونی علی حاشیة الصبان، نشر عیسی الحلبی
(دون تاریخ).
- ١٢ - شرح الكافیة، للرضی الاستراباذی - دار الكتب العلمیة -
بیروت (دون تاریخ).
- ١٣ - شرح المفصل، لابن یعیش - نشر عالیم الكتب - بیروت
(دون تاریخ)

- ١٤ - عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك، محمد محيى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر - بيروت (دون تاريخ)
- ١٥ - القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن - مطبعة العلوم سنة ١٩٤٦ م.
- ١٦ - القياس في النحو العربي - للدكتور صابر بكر أبو السعود - نشر مكتبة الطليعة بأسيوط (دون تاريخ).
- ١٧ - اللغة والنحو، بين القديم والحديث، لعباس حسن - نشر دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية (دون تاريخ).
- ١٨ - مجالس العلماء، للزجاجي - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - نشر مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٩ - المدارس النحوية، للدكتور شوقى ضيف - نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.
- ٢٠ - مدرسة الكوفة، للدكتور مهدى المخزومى - نشر مكتبة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٢١ - مراتب النحويين، لأبى الطيب اللفوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - نشر دار الفكر العربي (دون تاريخ).

- ٢٢ - معانى القرآن، للقراء، الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار - نشر دار الكتب سنة ١٩٥٥ م.
- ٢٣ - مفنى اللبيب، لابن هشام - تحقيق محى الدين عبد الحميد (دون بيان اسم الناشر أو تاريخ الطبع).
- ٢٤ - من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني - نشر دار الفكر (دون تاريخ).
- ٢٥ - من قضایا اللغة والنحو، للأستاذ على النجدى - نشر مطبعة هضبة مصر، سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢٦ - النحو العربي، نقد وبناء، للدكتور إبراهيم السامرائي - نشر دار الصادق (دون تاريخ).
- ٢٧ - نشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوى - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢٨ - النشر في القراءات العشر، لابن الجزري - تحقيق محمد الضباع - نشر المكتبة التجارية (دون تاريخ).
- ٢٩ - همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطى - دار المعرفة - بيروت (دون تاريخ).

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	التمهيد (نشأة الخلاف بين المدرستين وأسبابه)
	الفصل الأول
	الثمار السيئة لهذا الخلاف
١٢	١ - تغيير الروايات وكثرتها
١٩	٢ - كثرة الآراء
٢٥	٣ - كثرة التقدير والتغريب
٣٠	٤ - التوسيع في الإجازة
٣٢	٥ - المبالغة في الصناعة
٣٥	٦ - تضخم كتب النحو
٣٦	٧ - صعوبة النحو
٣٨	٨ - البلالة
٣٩	٩ - عدم الأخذ بالقراءات
٤٤	١٠ - التعامل على فريق لصالح الفريق الآخر
٥٠	١١ - تغيير بعض المصطلحات
٥٥	١٢ - غبن العلماء

الفصل الثاني

الثمار الطيبة لهذا الخلاف

٥٩	١ - اكتمال صرح النحو والصرف
٦٣	٢ - تحرير نحاة آخرين
٦٥	٣ - تيسير النحو
٦٨	٤ - توسيع القواعد
٧٣	٥ - زيادة بعض التراكيب
٧٦	٦ - زيادة بعض الأدوات
٧٩	٧ - زيادة وجوه إعرابية
٨١	٨ - تدريب الطلاب
٨٣	مراجع البحث



٣- تيسير النحو

كان في بعض ما ذهب إليه الكوفيون تيسير على الدارسين، وذلك لبعدهم في بعض الموضع عن التقدير، يظهر ذلك فيما يأتي:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن «زيدا» في قولهم: زيدا ضرитеه، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكنى، الذي هو الهاء العائد هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به^(١).

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن لام كي (لام التعليل) هي الناسبة للفعل من غير تقدير «أن» نحو: جئتك لتكرمني، لأنها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أن كي تتصبب الفعل فكذلك ما قام مقامه^(٢).

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناسبة بنفسها، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو ما كان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل.

(١) الإنصاف: المسألة: ١٢.

(٢) السابق: مسألة: ٩٧.

وقالوا إن الدليل على أنها هي العاملة بنفسها ما قدمناه
في مسألة لام كى.

وإن الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل
المنصوب بلام الجحد قول الشاعر:

لقد عذلتى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمع
أراد: ولم أكن لأسمع مقالتها، فقدم منصوب لأسمع
عليه، وفيه لام الجحود، فدل على جوازه، وفيه أيضا دليلا على
صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من
غير تقدير أن، إذ لو كانت مقدرة هنا ل كانت مع الفعل بمنزلة
المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه.

وقال البصريون إن «مقالاتها منصوب بفعل مقدر» كأنه
قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله: لأسمعا^(١).

٤ - ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب
ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قوله أطع الله حتى
يدخلك الجنة، وادرك الله حتى تطلع الشمس. وتكون حرف
خفض من غير تقدير خافض، نحو قوله: مطلته حتى الشتاء،
وسوفته حتى الصيف.

(١) السابق: مسألة: ٨٢ .

وقالوا إنما قلنا إنها تتصب ب نفسها لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أى كي يدخلك الجنة، وإنما أن تكون بمعنى إلى كقولك اذكر الله حتى تطلع الشمس، أى إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، وكى تتتصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن، وأن تتتصب فكذلك ما قام مقامها^(١).

والذى لاحظته فى كثير من مسائل الخلاف أن الكوفيين يحتجون بالشعر، فإن لم يجد البصريون رواية أخرى للبيت قالوا إنه ضرورة، فإن أعمياهم ذلك لجأوا إلى التقدير، وما أصدق قول أبي رجاء. موجها كلامه إلى البصريين: «وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شيء وفى الكلام ما يفني عنه مما لا يصح ارتکابه ولا اللجوء إليه»^(٢).

(١) السابق: مسألة: ٨٣ .

(٢) الإنتصاف على الإنتصاف، محمد محى الدين عبد المجيد: ٢ / ٥٩٧ .

٤- توسيع القواعد

تشدد البصريون لكي تطرد القواعد، وتوسيع الكوفيون في الإجازة، وسبق أن عدلت ذلك من الثمار السيئة، ونبين ذلك هناك، لكن ليس كل ما أجازه الكوفيون يؤدي إلى الاضطراب والبلبلة، وإنما أجازوا بعض المسائل واستدلوا عليها بالسماع، وأيدوها بعض النحاة المحققين، وهي ما يأتي:

(أ) المسائل السبع التي رجحها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقد ذكرتها بالتفصيل عند الكلام على التعامل على فريق ضد الفريق الآخر.

(ب) ومنها أربع مسائل أتي بها الشيخ على الطنطاوي، وهي ما يأتي:

١ - عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبرا على غير ما هو له... وال Shawahed على ذلك، قال الأعشى:
وَانْ امْرَأُ أَسْرَى إِلَيْكَ دُونَه
مِنَ الْأَرْضِ مُوْمَاهَ وَبِيَدَاءِ سَمْلَق
وَأَنْ تَعْلَمَى أَنَّ الْمَعَانِ مُوفَق
لِمَحْقُوقَهَ أَنْ تَسْجِيبَ لِصَوْتِهَ
فَتَرَكَ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ، وَلَوْ أَبْرَزَهُ لَقَالَ مَحْقُوقَهَ أَنْتَ^(١)،

^(١) الإنصاف: مسألة: ٨ .

وقد حاول البصريون إجابات كلها لا تقوم على قدم، منها أن المصدر المنسبك من أن والفعل نائب فاعل لحقيقة، وتأنيثها حينئذ جائز لأن نائب الفاعل الاستجابة، فلا ضمير في الوصف، وغير ذلك، ولهذا قال ابن مالك:

وان تلا غير الذي تعلقا
به أبرز الضمير مطلقا
فى المذهب الكوفي شرط ذاك أن
لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

٢ - صحة الفصل بين المتضاديين في السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفنا أو بالقسم، ولا شك في ورود ما يصحح هذه القاعدة، فقد وردت الشواهد في النثر للثلاثة، ولنكتف بشاهد على الفصل بالمفعول به، قرأ ابن عامر أحد السبعة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُينَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادَهُمْ شَرْكَائِهِم﴾ . وقد ردّها الزمخشري الذي وافق البصريين، قال الصبان «ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر» فالحق مع الكوفيين، ولذا يقول ابن مالك:

فصل مضاد شبه فعل ما نصب
..... مفعول أو ظرفنا أجز ولم يُب
..... فصل يمين

٣ - عمل اسم المصدر عمل فعله، وشواهده أكثر من أن تحصى، قال ﷺ «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأَتُهُ الوضوء».

وقال القطامي:

أَكُفَّرًا بعْدِ رُدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَعَدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الْرَّتَاعِ
وَلَيْسَ أَمَامَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى الْاسْتِكَارِ لِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ،
وَالْحَيْرَةُ لِلنَّظَمِ، وَالتَّمْسِحُ بِهَاتِينِ مَجْلِبَةِ إِلَى الإِعْنَاتِ
وَالتَّضْييقِ، وَلَقَدْ أَجَادَ أَبْنَ مَالِكٍ إِذْ قَالَ:
..... وَلَا سَمْ مُصْدَرُ عَمَلٍ

٤ - جواز العطف على الضمير المخوض بدون عود
الخافض في السعة،قرأ حمزة وغيره قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء:١). بجر الأرحام. ولقد جنح
ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنشر الصحيح مثبتا (١)

ثم يقول الشيخ الطنطاوى: «ولولا خوف الإطالة لوافيناك
بسواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضع

(١) نشأة النحو: ١٢٦ - ١٢٤ .

النهار ومعها دفاع البصريين الذى لم يضرها، والواقع أن
البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ومجردة عن
النصفة فقد تعسّفوا غاية التعسّف بما لا ترضاه العدالة
ولا يستقيم في المنطق، وما كل مرة تسلم الجرة»^(١).

ومن هذه القواعد العطف على اسم إن بالرفع قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: ٦٩)، فقد عطف «الصابئون» بالرفع على اسم إن قبل مجىء الخبر، ومن ذلك قراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ . برفع ملائكته (٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب

وقوله:

وَلَا فَاعْمَلْ مَا حَيَّنَا فِي شَقَاقٍ

وقوله:

پا لیستنی وانت یا لمیس ببلدة لیس به اأنیس

(١) الساقی: ١٢٦ .

(٢) هي قراءة ابن عباس (البحر المحيط: ٧ / ٢٤٨).

وقوله:

يا ليتني وهمـا نخلو بمنزلة حتى يرى بعضنا بعضاً ونألف^(١)

ويعد، فهذه بعض القواعد التي أضافها الكوفيون ذكرتها
على سبيل المثال لا الحصر.

وفي هذه القواعد توسيع لمجالات التعبير أمام المتكلمين
وتيسير عليهم ومراعاة لتطور اللغة.

(١) معانى القرآن: ١ / ٢١٠، ٢١١.

٥- زيادة بعض التراكيب

أجاز البصريون تراكيب، ومنعها الكوفيون، وأجاز الكوفيون تراكيب، ومنعها البصريون، وإذا كان لهذه التراكيب سند من اللغة فإننا نقبلها لأن فيها إثراء للغة، ومن هذه التراكيب ما يأتي:

١ - أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، نحو قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلوا على ذلك بالسماع، جاء في المثل: «في بيته يؤتى الحكم» وقولهم: في أكفانه لفَّ الميت، ومشنوةٌ مَن يشْنُوك، وحتى سببويه: تميمٌ أنا، لأن التقدير في هذه التراكيب: الحكم يؤتى في بيته، والميت لفَّ في أكفانه، ومن يشنوك مشنوع، وأنا تميمي. وقال الشاعر: بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد
وتقديره: بنو أبنائنا بنونا، وقال:

فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحبُّ الزاد في شهر قِماح
وتقدير: إن الأغر فتى ما إذا شتونا^(١).

٢ - أجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا

(١) الإنصاف: مسالة ٩.

كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: سعيد مستقرًا في هجر،
وسعيد مستقراً عندك، واحتاجاً بقراءة الحسن ﴿والسمواتُ
مطوياتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١). بنصب مطويات على الحال، و﴿بِيَمِينِهِ﴾
خبر^(٢)، وبقراءة ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطْوَنِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ
لِذِكْرِنَا﴾^(٣). بنصب خالصة على الحال، و﴿لِذِكْرِنَا﴾ خبر
المبتدأ (ما الموصولة)، وأصل تركيب هذه القراءة: ما في بطون
هذه الأنعام لذكرنا حال كونها - أي الأجنحة - خالصة^(٤):

كما احتجوا بقول الشاعر:

رهط ابن كوز محققى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة ابن حذار
والشاهد فى محققى أدراعهم، حيث وقع حالاً من فيهم،
وهو ضمير مجرور، وقول الشاعر:
بنا عاذ عوفٌ وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولا نصرأ
والشاهد فى بادى ذلة، حيث وقع حالاً من الضمير
المجرور بالظرف «لديكم»^(٥).

(١) الزمر: ٦٧.

(٢) التبييان في إعراب القرآن، للعكبري: ١١٤/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢٢٢/٢

(٣) الأنعام: ١٣٩.

(٤) عدة المسالك على أوضح المسالك، لمحيى الدين عبد الحميد: ٢٢٣/٢-

(٥) شرح الأشموني، وشرح الشواهد عليه للعيني: ١٨١، ١٨٢.

٢ - أجاز الكوفيون أن يتقى التمييز إذا كان العامل فيه

فعلاً متصرفاً، واستدلوا بقول الشاعر:

أنهجر سلمى بالفرقان حبيبها وما كان نفساً بالفرقان تطيب

فتصب «نفساً» على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو

«تطيب» لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب

ـ سلمى نفسها^(١).

وقال محى الدين عبد الحميد: «ومما جاء فيه تقديم

التمييز - سوى هذا البيت الذي وجدوا فيه رواية أخرى

يتمسكون بها - قول ربيعة بن مقرن الضبي:

ردت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماءً تحليـا

ـ وقول الآخر:

إذا المرء عيننا فـ بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمماً

ـ وقو الشاعر:

ضيغت حزمى فى إبعادى الأملـا وما أزعويت وشيبا رأسى اشتـعلا

ـ وقد اقتضى بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس

المبرد والكسائى وأبو عمرو الجرمى^(٢).

(١) الإنفاق: مسألة: ١٢٠.

(٢) الإنفاق على الإنفاق: ٢ / ٨٢٩ ..

٦- زيادة بعض الأدوات

زاد الكوفيون بعض الأدوات نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التي أهملها البصريون^(١)، وفي هذا أيضاً إثراء للفة، وهم في هذا قد أضافوا أدوات جديدة، أو أضافوا معانٍ جديدة لبعض الأدوات، فمن الأدوات التي أضافوها ما يأتي:

١ - أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي «مهمن»
واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أماوِيَّ مهمن يستمْعُ فِي صَدِيقِهِ
أقاوِيلُ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَ يَنْدِمِ

٢ - وأضافوا إلى «أدوات النصب» أداة جديدة هي «كما»
ووافقهم المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بقول الراجز:

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلِمُوا

قال يحيى ثعلب: زعم أصحابنا أن «كما» تنصب، فإذا
حال بينها وبين الفعل شيء لم تعمل شيئاً^(٢).

٣ - وأضافوا إلى أدوات الشرط «أن» المفتوحة وأعطوها
حكم «إن» مكسورة الهمزة، وأخذ به ابن هشام، ورجحه

بثلاثة أمور:

(١) مدرسة الكوفة: ٢١٧.

(٢) الإنصال: مسألة: ٨١، ومدرسة الكوفة: ٢١٩، ١٢٠.

(أ) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقُبِرَى بالوجهين، قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة: ٢٨٢). وقوله ﴿وَلَا يَجْرِي مِنْكُمْ شَنَآنٌ قَوْمٌ أَنْ صَدُّوكُم﴾ (المائدة: ٢).

(ب) مجىء الفاء بعدها كثيراً، كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ
فَإِنْ قَوْمٍ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

لأن أصل التركيب: لأنْ كنت ذا نفر، كما هو معروف.

(ج) عطفها على «أن» المكسورة في قول الشاعر:

إِمَّا أَقْنَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلاً فَالله يَكْلُمُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة^(١).

أما الأدوات التي أضاف الكوفيون لها معنى جديداً فهي ما يأتي:

١ - أضافوا إلى ما عرفه البصريون في «لعل» وهو الترجي والتوقع: معنيين آخرين، الأول: أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم الكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا

(١) المقى: ١ / ٣٥، ٣٦، ومدرسة الكوفة: ٢٢١.

لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعْلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿٤﴾ (طه: ٤٤) . الثاني: الاستفهام، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَهُ يَزَكَّى﴾ (عبس: ٣) . واستندوا في هذا إلى تعليق الفعل عن العمل كما يعلق مع الاستفهام .

٢ - وأضافوا إلى معانى «لو» أن تكون مصدرية وأكثر وقوع لو مصدرية بعد «وَدَّ، وَيَوْدَ» وذلك كقول الأعشى:

وَرِبِّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّأْنِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا
وَقُولُ قُتَيْلَةَ :

وَمَا كَانَ ضَرِّكَ لَوْ مَنَّتَ وَرِبِّمَا مِنَ الْفَتْنِ وَهُوَ الْمَفِيظُ الْمَحْقُّ
٣ - وأضافوا إلى معانى «هل» أن تكون بمعنى «قد» ولا تأتى بمعنى قد إلا مع الفعل، لأن قد من الأدوات التي لا تدخل إلا على الفعل. والذى أثبت لها هذا المعنى هو الكسائى والفراء، وقد فسّرا به قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان: ١) . أى قد أتى، وقد وافقهما في ذلك من البصريين المبرد (١).

(١) المغني: ١ / ٢٦٥، ومدرسة الكوفة: ٣٢٢ .

٧- زيادة وجوه إعرابية

إننى أعد زيادة الوجوه الإعرابية من حسنات الخلاف بين البصريين والковيين، فإذا أخطأ القارئ أو الكاتب فى رأى البصريين كان له من رأى الكوفيين ما يصوب خطأه، هذا إلى جانب أن التركيب الذى يحتمل وجوها من الإعراب أبلغ من التركيب الذى يحتمل وجها واحدا، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى^(١)، وإن اختلاف الوجوه الإعرابية فى التركيب الواحد لابد منه لتقسيم النصوص التى وصلتنا مكتوبة.

ومن التراكيب التى تعددت فيها وجوه الإعراب ما يأتي:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة (المشتقة) إذا كُرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قوله: فى الدار زيد قائما فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب^(٢).

٢ - إذا اجتمع الاسم ولقب أُخْرُ اللقب عن الاسم، لأنه أبین وأشهر عن الاسم، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من

(١) من قضايا اللغة، للأستاذ على التجدى: ٨٤ .

(٢) الإنصاف: مسألة: ٣٣ .

الإعراب: الرفع والنصب على القطع، والجر على إضافة الاسم إليه، وقد زاد الكوفيون والزجاج من البصريين. وجهاً رابعاً هو الإتباع على أنه عطف بيان^(١).

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في «لولاي، ولولاك» في موضع رفع، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـلولا^(٢).

كما اختلفوا في سبب العلامة الإعرابية الواحدة، ومن ذلك وقوع المصدر حالاً، فقال البصريون إن المصدر مؤول بالمشتق، ففي جاء زيد ركضاً، قالوا إن التأويل: جاء زيد راكضاً، وقال الكوفيون إن المصدر مفعول مطلق بعد تأويل الفعل بلفظ المصدر والتأويل: ركض زيد ركضاً^(٣).

كما اختلفوا في القول بالإعراب والبناء، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المعرّب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنّه مفعول^(٤).

(١) الإنصال: مسألة: ٢٣.

(٢) الإنصال: مسألة: ٩٧.

(٣) شرح الأشعوني: ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣.

(٤) الإنصال: مسألة: ٤٥.

٨- تدريب الطلاب

وأرى أن في الخلاف بين البصريين والковفيين - بالرغم من صعوبته - شيئاً:

الأول: اطلاع الطلاب - خاصة طلاب الدراسات العليا - على وجهة النظر الأخرى إما لأجل أن تتضح وجهة النظر التي سيأخذون بها، وإما أن يعدلوا عنها لأن الأخرى أسهل أو لأن لها سندًا من اللغة.

الشء الثاني: تدريبهم على كل ما دار عليه الخلاف بين الفريقين؛ تدريبهم على الأصول النحوية، أي الأدلة العقلية، وعلى النصوص التي استندوا إليها، وما فيها من أدوات تتعدد وظائفها، وما فيها من معان مترابطة يؤدي كل معنى إلى إعراب، وما فيها من روايات أو قراءات مختلفة، قد يؤدي كل منها إلى إسناد قاعدة أو تبطل قاعدة أو توجد قاعدة بجانب القاعدة الأخرى، وما فيها من تراكيب محتملة أو متشابهة. وكل هذا يؤدي إلى خدمة اللغة العربية والقرآن الكريم.



ويعد فـإلى هنا انتهى بحثى فى ثمار الخلاف بين
النحوين البصريين والковيين، ولله الحمد أولاً وأخراً فهو
المستعان ومنه القبول.

فى مكة المكرمة فى ١١ من رجب سنة ١٤١٣ هـ، ٤ من
يناير سنة ١٩٩٣ م.

مراجع البحث

- ١ - الإتقان فى علوم القرآن، للسيوطى، نشر دار إحياء العلوم
- بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٢ - الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محى الدين عبد الحميد
- نشر دار الفكر - بيروت (دون تاريخ).
- ٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق
محمد محى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر -
بيروت (دون تاريخ).
- ٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، نشر دار
ال الفكر - بيروت (دون تاريخ).
- ٥ - البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق
الدكتور طه عبد الحميد طه، نشر الهيئة المصرية العامة
للكتاب سنة: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٦ - التبيان في إعراب القرآن، للعكبري - تحقيق على محمد
البيجاوى - نشر عيسى الحلبي (دون تاريخ).

- ١٤ - عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك، محمد محيى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر - بيروت (دون تاريخ)
- ١٥ - القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن - مطبعة العلوم سنة ١٩٤٦ م.
- ١٦ - القياس في النحو العربي - للدكتور صابر بكر أبو السعود - نشر مكتبة الطليعة بأسيوط (دون تاريخ).
- ١٧ - اللغة والنحو، بين القديم والحديث، لعباس حسن - نشر دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية (دون تاريخ).
- ١٨ - مجالس العلماء، للزجاجي - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - نشر مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٩ - المدارس النحوية، للدكتور شوقى ضيف - نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.
- ٢٠ - مدرسة الكوفة، للدكتور مهدى المخزومي - نشر مكتبة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٢١ - مراتب النحويين، لأبنى الطيب اللفوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - نشر دار الفكر العربي (دون تاريخ).

- ٧ - التبیین عن مذاهب النحویین البصیرین والکوفیین،
للعکبری، تحقیق الدکتور عبد الرحمن بن سلیمان العثیمین
- نشر دار الفرب الإسلامی - بیروت سنة ١٤٠٦ هـ -
. ١٩٨٦ م.
- ٨ - تفسیر البحر المحيط، لأبی حیان - نشر دار الفکر -
بیروت سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٩ - الجنی الدانی فی حروف المعانی، للمرادی، تحقیق الدکتور
فخر الدین قباوة، الأستاذ محمد ندیم فاضل - نشر
المکتبة العربية بحلب سنة: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ١٠ - الروایة والاستشهاد باللغة، للدکتور محمد عید، نشر
عالیم الكتب، سنة ١٩٧٢ م.
- ١١ - شرح الأشمونی علی حاشیة الصبان، نشر عیسی الحلبی
(دون تاریخ).
- ١٢ - شرح الكافیة، للرضی الاستراباذی - دار الكتب العلمیة -
بیروت (دون تاریخ).
- ١٣ - شرح المفصل، لابن یعیش - نشر عالیم الكتب - بیروت
(دون تاریخ)

- ٢٢ - معانى القرآن، للقراء، الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار - نشر دار الكتب سنة ١٩٥٥ م.
- ٢٣ - مفنى اللبيب، لابن هشام - تحقيق محى الدين عبد الحميد (دون بيان اسم الناشر أو تاريخ الطبع).
- ٢٤ - من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني - نشر دار الفكر (دون تاريخ).
- ٢٥ - من قضایا اللغة والنحو، للأستاذ على النجدى - نشر مطبعة نهضة مصر، سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢٦ - النحو العربي، نقد وبناء، للدكتور إبراهيم السامرائي - نشر دار الصادق (دون تاريخ).
- ٢٧ - نشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوى - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢٨ - النشر في القراءات العشر، لابن الجزري - تحقيق محمد الضباع - نشر المكتبة التجارية (دون تاريخ).
- ٢٩ - همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطى - دار المعرفة - بيروت (دون تاريخ).

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	التمهيد (نشأة الخلاف بين المدرستين وأسبابه)
	الفصل الأول
	الثمار السيئة لهذا الخلاف
١٢	١ - تغيير الروايات وكثرتها
١٩	٢ - كثرة الآراء
٢٥	٣ - كثرة التقدير والتغريب
٣٠	٤ - التوسيع في الإجازة
٣٢	٥ - المبالغة في الصناعة
٣٥	٦ - تضخم كتب النحو
٣٦	٧ - صعوبة النحو
٣٨	٨ - البلالة
٣٩	٩ - عدم الأخذ بالقراءات
٤٤	١٠ - التعامل على فريق لصالح الفريق الآخر
٥٠	١١ - تغيير بعض المصطلحات
٥٥	١٢ - غبن العلماء

الفصل الثاني

الثمار الطيبة لهذا الخلاف

٥٩	١ - اكتمال صرح النحو والصرف
٦٣	٢ - تحرير نحاة آخرين
٦٥	٣ - تيسير النحو
٦٨	٤ - توسيع القواعد
٧٣	٥ - زيادة بعض التراكيب
٧٦	٦ - زيادة بعض الأدوات
٧٩	٧ - زيادة وجوه إعرابية
٨١	٨ - تدريب الطلاب
٨٣	مراجع البحث





أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

هذا الكتاب

موضوع هذا الكتاب جديد، ولم أُسبق إليه - فيما أعلم - قصدت منه بيان ما جناه علم النحو من وراء هذا الخلاف المثير بين مدرستي البصرة والكوفة.

وكان لهذا الخلاف أسباب تتعلق بطبعية النفس البشرية، وأخرى تتعلق بعلم النحو نفسه، وقد ذكرت هذه وتلك في بداية الكتاب.

وكان لهذا الخلاف ثمار سيئة نبهت الدارسين على اطراحها ، وعدم الأخذ بها وعدم إغفالها عند التأليف في هذا العلم العظيم.

.750

8

18

دار عرب

٤٠٠